حولية كلية أصول الدين والدعوة بالمنصورة

القول النضير في بيان من ترجم لهم الإمام البخاري ،وعقّب عليهم بلفظ "صدوق" ،أو "يحتمل" في ضعفائه الصغير "جمع ودراسة"

إعداد

الدكتور/ محمد مأمون عبد الحي يوسف

مدرس الحديث وعلومه

في كلية أصول الدين والدعوة - جامعة الأزهر - فرع المنصورة

البريد الإلكتروني: Mohammedleala316.el@azhar.edu.eg

العام الجامعي ١٤٤٤ هـ/ ٢٠٢٢ م

ملخص البحث باللغة العربية:

القول النضير في بيان من ترجم لهم الإمام البخاري ،وعقّب عليهم بلفظ "صدوق" ،أو "يحتمل" في ضعفائه الصغير. جمع ودراسة.

محمد مأمون عبد الحي يوسف.

قسم الحديث وعلومه، كلية أصول الدين والدعوة، جامعة الأزهر، المنصورة، مصر.

البريد الإلكتروني: Mohammedleala316.el@azhar.edu.eg

الملخص:

اعتمد الباحث في كتابة هذا البحث على المنهج الاستقرائي، القائم على الاستقراء والتتبع لكل جزئيات الموضوع، وذلك من أجل الوصول إلى رؤية شاملة وعامة، فقام بالبحث في تراجم من ترجم لهم البخاري، وعقب عليهم بلفظ "صدوق"، أو "يحتمل" في كتابه "الضعفاء الصغير"، بعد أن حدد عدد الرواة الذين عقب عليهم بذلك، ثم استخدم المنهج الوصفي الذي يقوم على استقراء المواد العلمية التي تخدم الموضوع، وعرضها عرضا مرتبا، مع تحليل كلام الأئمة وتوجيهه، ودراسة كل ما يتعلق بالموضوع؛ فكان عدد من وصفهم الإمام البخاري بلفظ "صدوق": أربع رواة، توصل الباحث أنهم ثقات، ووصفهم بصدوق لأسباب من أبرزها بدعة الإرجاء التي اعتنقوها، وعدد من عقب عليهم بلفظ "يحتمل: خمس رواة، لا يخلو أحدهم من كلام، وترجح للباحث أن المقصود بيحتمل أي: يحتمل الكتابة عنه، والاعتبار به، وأنه ممن يكتب حديثه، ولا يحتج به.وأوصي الباحث بالتوسع في دراسة كتب المحدثين الكبار، وعمل البحوث المتخصصة التي تتناول مذاهبهم وتوضيحها، والدفاع عنهم، ودراسة مسألة المجاز، ودراسة تتناول الطرق والمسالك العقلية التي بنى عليها المحدثون نظريتهم في علم الحديث الدرائي النقدي.

الكلمات المفتاحية: صدوق- يحتمل- البخاري- الضعفاء- الصغير.

ملخص البحث باللغة الإنجليزية:

The Noble Saying In The Statement Of Those For Whom Imam Al-Bukhari Translated ،And Commented On Them With The Word "Sadooq" ،Or "Possibly" In His Al-Da'afa Al-Saghir. Collection And Study Jame Wadirasatan.

Mohammed Mamoon Abd- El Hay Yousef .
Department Of Hadith And Its Sciences, Faculty Of Religious Origins And Advocacy, Al-Azhar University, Mansoura, Arab Republic Of Egypt.
Email: Mohammedleala316.el@azhar.edu.eg

Abstract:

In writing this research, the researcher relied on the inductive approach, based on induction and tracking of all the details of the subject, in order to reach a comprehensive and general vision. Small weak ones", So he searched the translations of those for whom Al-Bukhari translated, h commented on them with the word "Sadooq" or possibly" in his book Al-Da'afa Al-Saghir, after specifying the number of narrators who commented on them, then used the descriptive approach that is based on extrapolating the scientific materials that serve the topic, presenting them in an orderly manner, analyzing and directing the words of the imams, and studying everything related to the topic; The number of those whom Imam al-Bukhari described with the term "sadooq" were: four narrators, whom the researcher concluded that they are trustworthy, and he described them as truthful for reasons, most notably the heresy of delaying which they embraced, and a number of those who followed them with the wording "possibly: five narrators, one of whom is not devoid of speech, It is likely for the researcher that what is meant is likely to be written about and benefit from, writing his novels and not protesting against him, and not invoked by him. The researcher recommended to study of

Studying books of great scholars, and doing specialized research that addresses and clarifies their ideas, And a study dealing with the mental methods on which scientists built their theory in the science of critical hadith.

Keywords: Sadooq, possibly, Al-Bukhari, Al-da'fa, Al saghir.

المقدمة

الحمد لله حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه، ملء هذا الكون بمن وما فيه، وأشهد أن لا إله إلا الله ولي الصالحين، وأشهد أن سيدنا محمدًا عبده ورسوله خاتم المرسلين وإمام المتقين، فاللهم صل صلاة الرضا والكمال، والجلال والجمال، على سيدنا رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله، وأسعد –يا ربنا– روحه الشريفة، وآته الوسيلة والفضيلة، وابعثه المقام المحمود الذي وعدته، إنك لا تخلف الميعاد.

أما بعد...

فإن من أفضل ما اعتنى به المسلمون بعد كتاب الله تعالى سنة رسوله ﷺ؛ إذ هي المصدر الثاني للتشريع مع القرآن الكريم، وهي معه على ثلاثة أوجه: أن تكون مؤيدة لأحكامه، موافقة له من حيث الإجمال والتفصيل، أو تكون مبينة لأحكامه شارحة له: من تقييد مطلق، أو تفصيل مجمل، أو تخصيص عام، أو توضيح مشكِل، أو أن تستقل بتشريع أحكام لم ترد في كتاب الله تعالى.

من أجل هذه المكانة العظيمة للسنة النبوية، فقد اعتنى سلف الأمة بها، فسعوا في حفظها وتدوينها ونشرها والدعوة إليها والذود عنها، وحفظوا لنا جميع ما نحتاج إليه من الأخبار؛ في تفسير كتاب ربنا ﷻ، وسنّة نبينا – ﷺ –، وآثار أصحابه، وغير ذلك، والتزموا وألزموا من بعدهم سَوق تلك الأخبار بالأسانيد، وكان الإسناد هو الفيصل بين المحق والمبطل، قال ابن المبارك رحمه الله: "بيننا وبين القوم القوائم"[(١)] يعني الأسانيد.

---

(١) أخرجه مسلم في المقدمة ١/ ١٢.

ولهذا قام العلماء بجمع أحاديث كل راو وتتبعها، وحكموا على كل راو بما يناسب حاله من مجموع رواياته، وصار لزامًا على طلاب العلم تتبع كل إمام محدث، للنظر في أقواله وصنيعه، ومن ثم فهم كلامه في الرجال، وأحكامه على الأحاديث، ومصطلحاته، بصورة صحيحة، والدفاع عنه - إذا لزم الأمر - من طعن المستشرقين وأصحاب الأهواء، أو من ضعاف العقول الذين لم يفهموا كلامه على الوجه الحق.

وأولى من يُهتم بكلامهم، ويعتنى بنقدهم، أئمة الحديث الكبار ممن تقدم عصرهم، قال الإمام الذهبي رحمه الله تعالى: "يا شيخ، ارفق بنفسك والزم الإنصاف، ولا تنظر إلى هؤلاء الحفاظ النظر الشَّزْر[1] ولا ترمقنهم بعين النقص، ولا تعتقد فيهم أنهم من جنس محدثي زماننا حاشا وكلا، وليس في كبار محدثي زماننا أحد يبلغ رتبة أولئك في المعرفة فإني أحسبك لفرط هواك تقول بلسان الحال إن أعوزك المقال: من أحمد؟ وما ابن المديني؟ وأي شيء أبو زرعة وأبو داود؟ فاسكت بحلم أو انطق بعلم، فالعلم النافع هو ما جاء عن أمثال هؤلاء، ولكن نسبتك إلى أئمة الفقه كنسبة محدثي عصرنا إلى أئمة الحديث فلا نحن ولا أنت، وإنما يعرف الفضل لأهل الفضل ذو الفضل[2]. وقال أيضًا في ترجمة الإسماعيلي (ت ٣٧١ هـ) (صاحب المستخرج على صحيح البخاري: "صَنَّف مسند عمر - ﷺ -، طالعته وعلقت منه وابتهرت بحفظ هذا الإمام، وجزمت على أن المتأخرين على إياس من أن يلحقوا المتقدمين"[3].

وقال الحافظ ابن حجر (٨٥٢ هـ) في كلام رائع عنهم: "وبهذا التقرير يتبين عظم موقع

---

(١) - الشَّزْرُ: النَّظَرُ عَنِ الْيَمِينِ وَالشَّمَالِ وَلَيْسَ بِمُسْتَقِيمِ الطَّرِيقَةِ، وَقِيلَ: هُوَ النَّظَرُ بِمُؤَخَّرِ الْعَيْنِ، وأكثر مَا يَكُونُ النظرُ الشَّزْرُ فِي حَالِ الْغَضَبِ. لسان العرب (٤/ ٤٠٤).

(٢) تذكرة الحفاظ = طبقات الحفاظ للذهبي (٢/ ١٥٠).

(٣) المصدر السابق (٣/ ١٠٦).

كلام الأئمة المتقدمين، وشدة فحصهم، وقوة بحثهم، وصحة نظرهم، وتقدمهم بما يوجب المصير إلى تقليدهم في ذلك، والتسليم لهم فيه، وكل من حكم بصحة الحديث مع ذلك إنما مشى فيه على ظاهر الإسناد، كالترمذي، وكأبي حاتم ابن حبان؛ فإنه أخرجه في صحيحه، وهو معروف بالتساهل في باب النقد، ولا سيما كون الحديث المذكور في فضائل الأعمال"[1].

ولما كنت بصدد الإعداد لبحوث الترقية، فقد رأيت أن أبتدئها بدراسة نظرية تطبيقية للفظتي: "صدوق"، و "يحتمل"، من كتاب الإمام البخاري – رحمه الله – المسمى ب "الضعفاء الصغير". وأسميته: القول النضير[2] في بيان من ترجم لهم البخاري، وعقّب عليهم بلفظ "صدوق"، أو "يحتمل" في ضعفائه الصغير. جمع ودراسة.

أسباب اختيار موضوع البحث:

اخترت هذا الموضوع لعدة أسباب منها: ١ – المكانة العلمية الكبيرة التي تبوأها الإمام البخاري – رحمه الله تعالى – بين كبار المحدثين النقاد، مع اتفاق الأمة على سلامة وصحة منهجه في النقد والرواية، وكثرة عطائه العلمي، ونقله لأقوال أهل النظر النقاد من المحدثين، وبيانه لمنهجهم وطريقتهم نظريًا وعمليًا، إذ أنه أحدهم، بالإضافة إلى طريقته المميزة في عرض واختصار المسائل الحديثية والأحكام النقدية، ودقته وديانته في التعامل مع الرواة، مما يستدعي لزوم دراسة كلامه ومصطلحاته؛ لفهمها كما أرادها رحمه الله تعالى!

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح ٢/ ٧٢٦.

(٢) النضير: الخالص من كل شيء، والذي يشتمل على رونق وبهجة. ويكنى به عن الذهب حيث يقال ذهب نضار، وعن الفضة. والشيء النضير: هو الحسن. ينظر: تصحيح الفصيح وشرحه (ص: ٣٤٥)، والقاموس المحيط "٢/ ١٤٣".

٢- إبراز دقة الإمام البخاري، وموافقته لكبار المحدثين في منهجهم العام، وبراعته في الاختصار والتصنيف والابتكار.

٣- بيان مشكلة بعض المعاصرين، والتي تتمثل في ضعف الفهم لمنهج الإمام البخاري والأئمة المحدثين الكبار، وسوء الظن بهم، ومن جهل شيئًا عاداه.

إشكالية البحث:

١- معرفة منهجه وطريقته ومراده بهاتين اللفظتين، وهل يتشابه منهجه مع منهج أئمة الحديث النقاد أو لا؟ وهل هذا المنهج هو بذاته منهجهم؟ والوصول إلى المراد من كلامه، من خلال مقارنة أحكامه بأحكام غيره من الأئمة، والتي توصل إلى الوقوف على مكانته العلمية، ومنهجه، وطريقة التعامل مع أحكامه.

٢- الدفاع عن الإمام البخاري -رحمه الله تعالى-، والاعتذار عنه حين يقال: كيف يطلق على بعض الرواة لفظ "صدوق"، أو لفظ " يحتمل" والكتاب مصنف في الضعفاء؟ وما يستتبع ذلك من رميه بالجهل والغفلة وسوء التصنيف وغير ذلك من التهم الباطلة السيئة.

الدراسات السابقة حول الموضوع:

لم أقف على بحث متخصص موسع في دراسة هاتين اللفظتين عند الإمام البخاري -رحمه الله تعالى- في كتابه "الضعفاء الصغير"، اللهم إلا ما جاء عرَضًا في كتاب "منهج الإمام البخاري في كتابه الضعفاء دراسة نظرية تطبيقية " لسالم صالح العماري، وهي عبارة عن رسالة ماجستير، تناول فيها الباحث -حفظه الله تعالى- منهج الإمام البخاري، وذكر عرضًا هؤلاء الرواة الذين وصفوا بالإرجاء أثناء حديثه عن الرواة المبتدعة في هذا الكتاب، ولم يتوسع في تراجمهم، ولم يقصد بيان معنى لفظ "صدوق" عنده، ولم يتعرض للفظة "يحتمل".

المنهج الذي يقوم عليه البحث:

يقوم هذا البحث على المنهج التحليلي الاستقرائي، والمنهج الوصفي الاستنباطي، فأما المنهج التحليلي **فهو** المنهج الذى يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبّر عنها كيفيا بوصفها وبيان خصائصها، وكميا بإعطائها وصفا رقميا من خلال أرقام وجداول توضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها أو درجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى.

وأما المنهج الاستقرائي فهو منهج يقوم على التتبع لأمور جزئية مستعينًا على ذلك بالملاحظة والتجربة وافتراض الفروض لاستنتاج أحكام عامة. ويسمى بالمنهج التجريبي؛ لأنه يستند في تحليلاته إلى الملاحظة والتجربة وافتراض الفروض. وهو نوعان: تام، وناقص.

وأما المنهج الوصفي الاستنباطي فهو عملية تُقدَّم بها المادة العلمية كما هي. ولذلك فإنه يكون في نهاية المطاف عبارة عن دليل علمي. فالمنهج الوصفي إذن يقوم على استقراء المواد العلمية التي تخدم إشكالا ما أو قضية ما وعرضها عرضا مرتبا ترتيبا منهجيا(١).

الصعوبات التي واجهت الباحث:

١ – المصاعب التي يواجهها الباحث في محاولة الوقوف على طريقة الإمام البخاري العلمية، وسر إدخاله الصدوقين في هذا الكتاب، ومراده من لفظ يحتمل، مما يستدعي جهدًا كبيرًا في تتبع التراجم والأقوال من كتب المتون، والرجال، والعلل، والتراجم، والتخريج... ومقارنة أقواله بمحدثي طبقته ومن قبلهم وبعدهم، وربط كل ذلك بعضه ببعض؛ في محاولة

(١) – ينظر: مقال منهج البحث في الدراسات الشرعية، للأستاذ الدكتور/ رشيد كهوس على موقعه https: //www.aboulyossr.com/news185.htmlK . والفصل الثاني ص ٥٧ من كتاب "منهج البحث في الدراسات الاسلامية تأليفا و تحقيقا" لفاروق حمادة.

للخروج بأصح النتائج وأسلمها وأبعدها عن القصور والخطأ.

٢- عدم وضع الإمام البخاري مقدمة وخاتمة لكتابه، يبين فيهما منهجه وطريقته ومقصوده من بعض المصطلحات؛ مما يتطلب جهدًا مضاعفًا لمعرفة مراده، ومن ثم الاعتذار له والدفاع عنه؛ فلهذه الأسباب وغيرها كان توفيق الله تعالى لاختيار الموضوع.

خطة البحث:

جاء البَحْثُ في مُقَدِّمَةٍ، وأربعة مباحث، وخَاتِمَةٍ، وبَيَانُهَا فيما يلي:

المُقَدِّمَة: وتشتمل على النقاط التالية:

١ - أهمية السُّنَّة النبوية، ومنزلة المحدثين النقاد لاسيما من تقدم منهم، بصورة مجملة.

٢ - أسباب اختيار الموضوع، وإشكالية البحث، والدراسات السابقة حوله، والمنهج الذي يقوم عليه، والصعوبات التي واجهت الباحث.

المبحث الأول: التعريف بالإمام البخاري (ت ٢٥٦هـ)، وكتابه (الضعفاء الصغير)، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التعريف بالإمام البخاري (ت ٢٥٦هـ).

المطلب الثاني: التعريف بكتاب "الضعفاء الصغير".

المبحث الثاني: الرواة الذين ترجم لهم الإمام البخاري، وعقب عليهم بلفظ "صدوق"، وفيه أربعة مطالب:

- المطلب الأول: أيوب بن عائذ الطائي.
- المطلب الثاني: ذر بن عبد الله الهمداني.
- المطلب الثالث: الصلت بن بهرام.
- المطلب الرابع: طلق بن حبيب.

المبحث الثالث: الرواة الذين ترجم لهم الإمام البخاري، وعقب عليهم بلفظ "يحتمل"،

وفيه خمسة مطالب، وهي:

- المطلب الأول: سعيد بن بشير مولى بني نصر.
- المطلب الثاني: عبد الله بن أبي لبيد.
- المطلب الثالث: عبد الملك بن أَعْيَن.
- المطلب الرابع: عبد الوهاب بن عطاء.
- المطلب الخامس: المنكدر بن محمد بن المنكدر.

المبحث الرابع: تحليل نتائج البحث، والاعتذار عن الإمام البخاري رحمه الله تعالى.

الخاتمة: – وتشتمل على أهم النتائج التي توصلت إليها، وما اقترحته فيما يخص جوانب البحث، ثم ألحقت في آخر البحث فهرسًا لأهم المصادر والمراجع، وآخر للموضوعات؛ لتيسير الوصول إلى ما في البحث من معلومات على الباحثين والدارسين.

عملي في البحث:

أبين في هذه الدراسة مدلول لفظتي "صدوق"، و"يحتمل" عند الإمام البخاري رحمه الله تعالى، وذلك من خلال دراسة استقرائية نظرية وعملية لكتابه "الضعفاء الصغير"، ومقارنة أقواله بأقوال النقاد بعد جمعها، ودراستها دراسة متأنية وتحليلها، ثم أستخلص نتائجي، وأعتذر للإمام البخاري بما يؤيد ويعظّم مكانته العلمية.

– أذكر كلام الإمام البخاري – رحمه الله – أولا، ثم أتبعه بترجمة للراوي، تشتمل على أقوال المعدلين والمجرحين، ثم أرجح بما أراه مناسبًا، ثم أصنع بعد انتهاء المبحث الثاني دراسة لبيان مقصود الإمام البخاري، ووجهته القوية، ولماذا أورد تراجم الصدوقين في كتابه الضعفاء؟

– أرتب الرواة على حسب حروف المعجم، كما وردوا في كتاب الضعفاء.

– أكتب النص حسب القواعد الإملائية المتعارف عليها.

- أعزو الآيات القرآنية بذكر اسم السورة ورقم الآية.
- أخرج الأحاديث التي يتطلب البحث تخريجها من مظانها مع بيان درجتها.
- أبين معاني الأنساب التي أرى ضرورة بيانها، ولا أشير إليها حين تتكرر بعد ذلك.
- أكتفي بذكر أسماء الكتب وتفاصيلها كاملة في فهرس المصادر والمراجع التي رجعت إليها منعًا للتكرار.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلِّ اللهم وسلم وبارك على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين

المبحث الأول

التعريف بالإمام البخاري (ت ٢٥٦ هـ)، وكتابه (الضعفاء الصغير)

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التعريف بالإمام البخاري (ت ٢٥٦ هـ)[١]:

اسمه، ونسبه، وكنيته: هو الإمام، العلم، أمير المؤمنين في الحديث، محمد بْن إِسْمَاعِيل بْن إِبْرَاهِيم بن المغيرة بن بردزبه، أبو عبد الله الجعفيّ، مولَاهُمُ الْبُخَارِيّ. وقد نقل ابنُ عديّ وغيره أنّ مُغيرة بْن بَرْدِزْبَه المجوسيّ جدَّ الْبُخَارِيّ[٢]، أسلم عَلِيّ يد والي بُخاري يَمَان الْجُعْفيّ جدَّ المحدَّث عَبْد الله بْن محمد بْن جعْفَر بْن يَمَان الْجُعْفيّ[٣] المُسْنِديّ، فولَاؤه للجُعْفيين بهذا الاعتبار.

مولده: وُلِد فِي شوّال سنة أربعٍ وتسعين ومائة من الهجرة.

حياته العلمية، وشيوخه: أوَّل سماعه سنة خمسٍ ومائتين، وحفظ تصانيف ابن المبارك، وحُبّبَ إِلَيْهِ العلم مِنَ الصِّغَر. وأَعَانُه عَلَيْهِ ذكاؤه المُفْرط. ونشأ يتيمًا، وكان أَبُوهُ مِنَ العلماء الورِعين، وَرَبَّتْه أمُّه. رحل سنة عشرة ومائتين بعد أن سَمِعَ الكثير ببلده مِن سادةِ وقتِهِ:

---

(١) - ذكرت المصادر والمراجع التي استقيت منها هذه الترجمة في نهاية المطلب الأول.

(٢) - البخاري: بضم الباء الموحدة، وفتح الخاء المعجمة والراء بعد الألف، هذه النسبة إلى البلد المعروف بما وراء النهر يقال لها: بخارى (حاليا أوزبكستان) . الأنساب ١/ ٢٩٣، أطلس الحديث النبوي صـ ١١.

(٣) - الجعفي: بضم الجيم، وسكون العين المهملة، وفي آخرها الفاء، هذه النسبة إلى القبيلة، وهي جعفي بن سعد العشيرة، وهو من مذحج. الأنساب ٢/ ٦٧.

كمحمد بْن سلَام البِيكَنْديّ، ومحمد بْن يوسف. وسمع كثيرًا من الشيوخ بمرو، ونيسابور[١]، والريّ[٢]، وبغداد، والبصرة، والكوفة، ومكة، والمدينة، وواسط[٣]، ومصر، وقْيسارية[٤]، وعسقلان[٥]، وحمص، ودمشق... وذُكِر أنّه سَمِعَ من ألف نفس. وقد خرّج عنهم مشيخة وحدّث بها، لم نرها. وحدَّث بالحجاز، والعراق، وخراسان، وغير ذلك من البلدان. وكتبوا عَنْهُ وما فِي وجهه شَعْرة. وكان أهل المعرفة يَعْدُونَ خلفه فِي طلب الحديث وهو شابّ حتى يغلبوه عَلِيّ نفسِه ويجلسوه فِي بعض الطّريق، فيجتمع عَلَيْهِ أُلُوف أكثر هم ممّن يكتب عَنْهُ، وكان شابًّا لم يخرج وجهه.

وقال أَبُو جعْفَر محمد بْن أَبِي حاتم الورّاق: قلت للبخاريّ: كيف كَانَ بدوّ أمرِك؟ قَالَ: أَلْهِمْتُ حِفْظَ الحديث فِي المكتب ولي عشر سنين أو أقلّ. وخرجت مِنَ الكُتّاب بعد العَشْر، فجعلت أختلف إلى الداخليّ وغيره... فقال للبخاريّ بعض أصحابه: ابن كم كنت؟ قَالَ: ابن إحدى عشرة سنة. فلمّا طعنتُ فِي ستٍّ عشرة سنة حفظت كُتُب ابن المبارك، ووَكِيع،

---

(١) - نيسابور: بفتح النون وسكون الياء وفتح السين المهملة وضم الباء الموحد وبعدها واو وراء، هذه النسبة إلى نيسابور، مدينة بخُرَاسان - أقصي شمال شرق إيران حاليًا .. اللباب ٣/ ٣٤١، أطلس الحديث النبوي ص ١٦٠.

(٢) - الري: مدينة كبيرة مشهورة من بلاد فارس، وهي طِهْران حاليًا، وألحقوا الزاي في النسب تخفيفًا. اللباب ٢/ ٦، أطلس الحديث النبوي ص ٣٠٨.

(٣) - واسط: مدينة بالعراق مشهورة. ينظر: لب اللباب: ٧٩.

(٤) - قَيْسارِيّةُ: بالفتح ثم السكون، وسين مهملة، وبعد الألف راء ثم ياء مشددة: بلد على ساحل بحر الشام، تعدّ في أعمال فلسطين، معجم البلدان ٤/ ٤٢١.

(٥) - عسقلان: بفتح العين، وسكون السين المهملتين، وفتح القاف، وبعدها لام ألف، وفي آخرها نون. هذه النسبة إلى عسقلان مدينة بساحل الشام من فلسطين. اللباب ٢/ ٣٣٩.

وعرفت كلَام هؤلَاء. ثم خرجتُ مَعَ أبي وأخي أَحْمَد إلى مكّة. فلمّا حَجَجْتُ رجع أخي بها وتخلّفتُ فِي طلب الحديث. فلمّا طعنتُ فِي ثمان عشرة سنة جعلتُ أُصنِّف قضايا الصَّحابة والتّابعين وأقاويلهم، وذلك أيّام عُبَيْد الله بْن مُوسَى. وصّنّفتُ كتاب «التّاريخ» إذ ذاك عِنْدَ قَبْرِ النَّبِيِّ - ﷺ - فِي اللّيالي المُقْمرة. وقلّ اسم فِي «التّاريخ» إلَا وله عندي قصّة. إلَا أنيّ كرهتُ تطويل الكتاب.

تلاميذه: روى عَنْهُ أَبُو زُرْعَة، وأبو حاتم قديمًا. وروى عَنْهُ من أصحاب الكُتُب: الترمذي، والنسائي، على نزاعٍ فِي النسائي، والأصح أنّه لم يروِ عَنْهُ شيئًا. وروى عَنْهُ مُسلْمٍ فِي غير «الصحيح» ومحمد بْن نصر المَرْوزِيّ الفقيه، وصالح بن محمد جَزَرَة الحافظ، وأبو بَكْر بْن أَبِي عاصم، وأبو بَكْر بْن خُزَيْمَة، ومحمد بْن يوسف الفِرَبْرِيّ، والْحُسَيْن بْن إِسْمَاعِيل المحامليّ... وخلْق. وآخر من روى عنه «الجامع الصّحيح»: منصور بن محمد البزدويّ المتوفّى سنة تسع وعشرين وثلاثمائة.

صفاته الخَلقية، والخُلقية، ومناقبه: قال ابن عديّ: سَمِعْتُ الْحَسَن بْن الْحُسَيْن البزّاز يَقُولُ: رأيتُ الْبُخَارِيّ شيخًا نحيفًا، لَيْسَ بالطّويل ولا بالقصير. وأما عن صفاته الخُلقية فحدث ولا حرج، فيكفينا قول الإمام الذهبي عنه: ومناقب أبي عبد الله - رضي الله عنه - كثيرة، وقد أفردتها فِي مصنَّف وفيها زيادات كثيرة هناك، والله أعلم.

علمه: قال إِسْحَاق بْن راهَوَيْه: كأني أنظر إلى سبعين ألف حديث من كتابي. فقال محمد: أَوَ تعجب من هذا؟ لعلّ فِي هذا الزمان مَن ينظر إلى مائتي ألف حديث من كتابه. قَالَ: وإنّما عَنى بِهِ نفسه. وقال مُسلْم بْن الحَجّاج للبخاري رحمهما الله تعالى: دعني أقبل رجليك يا أستاذ الأستاذِين وسيد المحدثين، وطبيب الحديث في علله. وقال التِّرْمِذيّ: لم أرَ أحدًا بالعراق ولا بخُراسان فِي معنى العِلَل والتّاريخ ومعرفة الأسانيد أعلم من محمد بْن إِسْمَاعِيل. وقال إمام الأئمة ابن خزيمة (ت ٣١١هـ): ما رأيت تحت أديم السّماء أعلم

بالحديث من محمد بْن إِسْمَاعِيل الْبُخَارِيّ.

مصنفاته: صنف – رحمه الله تعالى – كتبًا كثيرة، منها: الصحيح، والتاريخ الكبير، والأدب المفرد، والقراءة خلف الإمام، والضعفاء الصغير، وخلق أفعال العباد، وغير ذلك. وهذه الكتب مطبوعة بفضل الله تعالى.

وفاته: عاش اثنتين وستين سنة إلَا ثلَاثة عشر يومًا، وكانت وفاته سنة ست وخمسين ومائتين، بقرية خَرْتَنْك[1] عَلَى فرسخَيْن من سَمَرْقند[2]، وكان لَهُ بها أقرباء فنزل عندهم، ومات هناك، رضي الله عنه.[3]

---

(١) – خرتنك: بفتح الخاء المعجمة وسكون الراء وفتح التاء المنقوطة باثنتين من فوقها وسكون النون وفي آخرها الكاف، هذه النسبة إلى خرتنك، وهي من قرى سمرقند. الأنساب للسمعاني (٥/ ٧٩).

(٢) – سمرقند: السَّمَرَقَنْدِي: بفتح أوله وسكون ثانيه بعده راء مهملة مفتوحة ثم قاف مفتوحة ثم نون ساكنة ودال مهملة، هذه النسبة إلى سَمَرَقَنْد وهي مدينة السُغْد – بساتين نزهة وأماكن مثمرة من خُرَاسَان. اللباب ١/ ٤٢٩، معجم البلدان ٢/ ٣٥٠، القاموس المحيط ١/ ٣٦٩.

(٣) اختصرت هذه الترجمة مع بعض التصرف من كتاب تاريخ الإسلام للذهبي ت تدمري (١٩/ ٢٣٨) رقم الترجمة (٤٠١)، ولمن أراد التوسع في ترجمته، فعليه بالمصادر والمراجع التالية: الجرح والتعديل ٧/ ١٩١ رقم ١٠٨٦، والثقات لابن حبّان ٩/ ١١٣، والرحلة في طلب الحديث ٢٣، وتاريخ بغداد ٢/ ٤–٣٦، ٣٧رقم ٤٢٦، وطبقات الحنابلة ١/ ٢٧١–٢٧٩ رقم ٣٨٧، واللباب ١/ ١٢٥، ووفيات الأعيان ٤/ ١٨٨– ١٩١، وتهذيب الكمال (المصوّر) ٣/ ١١٦٨– ١١٧٢، والمختصر في أخبار البشر ٢/ ٤٨، وسير أعلام النبلاء ١٢/ ٣٩١–٤٧١، رقم ١٧١، وتذكرة الحفاظ ٢/ ٥٥٥– ٥٥٧، والكاشف ٣/ ١٨ رقم ٤٧٩٠، والعبر ٢/ ١٢، ١٣، والبداية والنهاية ١١/ ٢٤– ٢٧، والوافي بالوفيات ٢/ ٢٠٦– ٢٠٩، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٢/ ٢١٢– ٢٤١، والوفيات لابن قنفذ ١٨٠ رقم ٢٥٦، وتهذيب التهذيب ٩/ ٤٧– ٥٥ رقم ٥٣، وتقريب التهذيب ٢/ ١٤٤ رقم ٤٣، وطبقات الحفاظ ٢٤٨، ٢٤٩، وخلاصة التذهيب ٣٢٧، وشذرات الذهب ٢/ ١٣٤– =

المطلب الثاني: التعريف بكتابه (الضعفاء الصغير)

اسم الكتاب: تعددت أسماء هذا الكتاب، فمن العلماء من يسميه ب "الضعفاء"، ومنهم من يسميه ب "الضعفاء والمجروحين، ومنهم من يطلق عليه "الضعفاء والمتروكين"، والتسمية الأشهر والتي طبع بها الكتاب "الضعفاء الصغير"[1].

موضوع الكتاب، ومنهجه:

موضوع الكتاب:

هذا الكتاب من الكتب القيمة في بيان الضعفاء، يكتسب أهميته من كونه تأليف الإمام البخاري – رحمه الله تعالى – وهو مَن هو في علم الحديث، كما أنه من الكتب الأبكار في الضعفاء، والتي استفاد بها المحدثون خاصة المصنفين في الضعفاء منهم: كالعقيلي، وابن عدي... ويشتمل على ذكر بعض الرواة الضعفاء، وشديدي الضعف، والكذابين، كما يحتوي على بعض الرواة المتكلم فيهم لبدعة وغير ذلك.

منهجه:

رتب الإمام البخاري – رحمه الله تعالى – كتابه على حروف المعجم، ووضع بابًا في الكنى يحتوي على ثلاثة تراجم، ولم يضع للكتاب مقدمة ولا خاتمة، وإذا لم يكن في الباب شيء كما في باب الظاء، قال: لَيْسَ فِيهِ شَيْء (ينظر: ص ٦٣ ت زايد) . وتراجمه يغلب عليها الاختصار بحيث لا تتجاوز سطرًا واحدًا إلا في القليل النادر، يذكر فيها اسم الراوي، ونسبه،

=

١٣٦، وطبقات المفسّرين ٢/ ١٠٠، والأعلام ٦/ ٢٥٨، ٢٥٩، ومعجم المؤلفين ٩/ ٥٢ – ٥٤، وتاريخ التراث العربيّ ١/ ٧٤ – ٢٠٦ رقم ٧٠.

(١) ينظر في تحرير اسمه كتاب "منهج الإمام البخاري في كتابه الضعفاء دراسة نظرية تطبيقية" لسالم صالح العماري، رسالة ماجستير، ص ٣١ فما بعدها.

وقد يذكر بعض من سمع منهم صاحب الترجمة بشكل مختصر جدًّا، وبعض الرواة عنه راويًا فأكثر، ثم يحكم عليه بعبارات:

فيها الضعيف، مثل: قوله ضعيف في ترجمة أَبي بكر بن عبد الله بن أبي سيرة الْمدنِي[١]، أو يكتب حَدِيثه كما في ترجمة إِبْرَاهِيم بن إِسْمَاعِيل بن مجمع[٢]، أو يُخَالف فِي بعض حَدِيثه كما في ترجمة ذواد بن علبة الْكُوفِي[٣]، أو محتمل كما في ترجمة عبد الله بن أبي لبيد الْمدنِي[٤]. أو لين كما في ترجمة صَالح بن أبي الْأَخْضَر[٥]... وغير ذلك من عبارات التضعيف الخفيف.

وهناك عبارات تدل على شدة الضعف، مثل: منكر الحديث كما في ترجمة سعيد بن سِنَان[٦]. أو متروك الحديث، كما في ترجمة أَصْرَم بن حَوْشَب[٧]. أو فيه نظر: كما في ترجمة عبد الرَّحْمَن بن عَطاء[٨].

وقد ينقل حكمًا لمحدث كالمؤيد لكلامه (انظر ترجمة: إِبْرَاهِيم بن مُحَمَّد بن أبي يحيى الْمدنِي الْأَسْلَمِيّ مَوْلَاهُم، كَانَ يرى الْقدر عَن يحيى بن سعيد، تَركه بن الْمُبَارك)[٩]،

---

(١) - ص ١٢٤ رقم ٤١٦ ت زايد.

(٢) - ص ١٢ رقم الترجمة ١.

(٣) - ص ٤٣ رقم الترجمة) ١١٢.

(٤) - ص ٦٦ ترجمة ١٨٩.

(٥) - ص ٥٨ ترجمة ١٦٤.

(٦) - ص ٥٠ ترجمة ١١٢.

(٧) - ص ٢١ ترجمة ٣٥

(٨) - ص ٧٠ ترجمة ٢٠٦.

(٩) - ص ١٣ ترجمة ٨.

وترجمة إِسْمَاعِيل بن إِبْرَاهِيم... قَالَ ابن نمير: ضَعِيف جدًّا[١].

وفي ترجمة عبد الله بن الْمسور بن عون بن جَعْفَر بن أبي طَالب أَبي جَعْفَر الْهَاشِمِي، قَالَ جرير عَن رَقَبَة: كَانَ أَبُو جَعْفَر يضع الحَدِيث[٢]. أو يذكر أنهم سكتوا عنه، كما في ترجمة هَيْثَم بن عدي الطَّائِي[٣].

أو يذكر عن بعض العلماء أنهم يكذبونه، كما في ترجمة نصر بن بَاب أَبي سهل الخرساني، حيث قال: عَن إِبْرَاهِيم الصَّائِغ يرمونه بِالْكَذِبِ[٤]. أو يذكره لبدعته، كما في ترجمة خَالِد بن رَبَاح الْهُذلِيّ، حيث قال: سمع أَبَا السوار وَعِكْرِمَة وَالْحسن، روى عَنهُ وَكِيع، يعد فِي الْبَصرِيين، قَالَ يحيى الْقطَّان: كَانَ ثبتًا صَاحب عَرَبِيَّة فأفسدوه بِالْقدرِ[٥].

أو يتكلم عن بعض السماعات مثل: ترجمة عبد الله بن حكم الْجُهَنِيّ، حيث قال: أدْرك زمَان النَّبِي - ﷺ - وَلَا يعرف لَهُ سَماع صَحِيح[٦].

وقد يذكر أن المترجم له صدوق في الحديث، كما في ترجمة ذَر بن عبد الله الْهَمدَانِي[٧].

أو يذكر أنه ثقة وفي حديثه بعض المناكير، كما في ترجمة سُلَيْمَان بن عَطاء[٨]. إلى غير

---

(١) - ص ١٥ ترجمة ١٤.

(٢) - ص ٦٧ ترجمة ١٩٣.

(٣) - ص ١١٧ ترجمة ٣٩٠.

(٤) - ص ١١٣ ترجمة ٣٧٢.

(٥) - ص ٤٠ ترجمة ١٠٢.

(٦) - ص ٦٣ ترجمة ١٨٠.

(٧) - ص ٤٣ ترجمة ١١٣

(٨) - ص ٥٣ ترجمة ١٤٥.

ذلك من العبارات والفوائد التي تنتشر في الكتاب بكثرة، والتي تدل على دقته، وعلمه، وورعه، وخشيته لله تعالى.

✍وأكثر من النقل فيه عن: شعبة بن الحجاج، وسفيان الثوري، وعبد الله بن المبارك، وسفيان بن عيينة، وعبد الرحمن بن مهدي، يحيى بن سعيد القطان، وأبي نعيم الفضل بن دكين، وعلي بن المديني، وقتيبة بن سعيد، وأحمد بن حنبل...إلخ.

✍ واستفاد من هذا الكتاب علماء كثر منهم: أبو زرعة العراقي في كتاب "الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي"، والعقيلي في كتابه "الضعفاء الكبير"، وابن عدي الجرجاني في كتابه "الكامل في ضعفاء الرجال، والذهبي في كتابه "ميزان الاعتدال في نقد الرجال"، وغير ذلك من الكتب الخاصة بتراجم الضعفاء، وكذلك كتب التراجم العامة(١).

★★★★★★★★★★

(١) وينظر لمن أراد معرفة المزيد عن منهج الكتاب بشكل عام إلى كتاب "منهج الإمام البخاري في كتابه الضعفاء، دراسة نظرية تطبيقية"، للباحث سالم صالح العماري.

المبحث الثاني
الرواة الذين ترجم لهم الإمام البخاري في ضعفائه ،وعقّب عليهم بلفظ "صدوق".

وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول
أيُّوب بن عَائِذ الطَّائِي

أولاً: كلام الإمام البخاري عن الراوي:

قال الإمام البخاري في الضعفاء: أَيُّوب بن عَائِذ الطَّائِي[١]. سمع: الشّعبِيّ، وَقيس بن مُسلم. روى عَنهُ: ابن عُيَيْنَة، كَانَ يرى الإرجاء[٢]، وَهُوَ: صَدُوق[٣].

قلت: لمعرفة مراد الإمام البخاري – رحمه الله – في ذكر هذا الراوي في كتابه الضعفاء، كان لابد من ترجمة مستفيضة لحال الراوي، وهي في العنصر التالي.

---

(١) الطَائِي: بفتح الطاء وسكون الألف وفي آخرها ياء مثناة من تحتها – هذه النسبة إلى طيء، واسمه جُلْهُمَة بن أُدَد ابن زيد بن يَشْجُب... بن يَعْرُب بن قَحْطَان، ينسب إليه خلق لا يحصون كثرة. اللباب، من منازلها دومة الجندل. ينظر: (اللباب ٢/ ٢٧١)، الأطلس صـ ٢٤٨.

(٢) الإرجاء عند فرقة المرجئة له معنيان: أحدهما التأخير حيث يؤخرون العمل، والثاني: إعطاء الرجاء؛ حيث قالوا: "لا يضر مع الإيمان معصية ولا ينفع مع الكفر طاعة"، وقيل معنى ثالث: مقابل الشيعة، أي وضع علي بن أبي طالب رابع الخلفاء خلافاً للرافضة. وهم أربعة أصناف: مرجئة الخوارج، ومرجئة القدرية، ومرجئة الجبرية، والمرجئة الخالصة. وقد ذم السلف هذه الفرق. قال الزهري: ما ابتدعت في الإسلام بدعة أضر على أهله من الإرجاء. ينظر: التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع للملطي (ص: ٤٣)، و (ص: ١٤٦)، والفرق بين الفرق (ص: ١٩٠).

(٣) الضعفاء الصغير للبخاري (بَاب من اسْمه أَيُّوب) (ص: ١٨) رقم (٢٤) تحقيق/ محمود إبراهيم زايد. وفي: تحيق أبي العينين (ص: ٢٧) رقم (٢٥).

ثانيًا: ترجمة الراوي:

هو أيوب بن عائذ بن مدلج الطائي، ويقال: البُحْتُريُّ[1]، الكوفي[2]. روى عن: بكير بن الأخنس، وعامر الشعبي، وجماعة. روى عنه: الجراح بن مليح الرؤاسي، والسفيانان: الثوري، وابن عيينة، وطائفة.

- أقوال علماء الجرح والتعديل في الراوي: -

- أولاً: **كلام المعدلين:** -

وثقه يحيى بن معين فيما رواه عباس الدوري، وكذا العجلي، والنسائي، وأبو داود، وزاد: إلا أنه مرجئ، وقال أبو حاتم: ثقة، صالح الحديث، صدوق. وزاد مغلطاي: قال عبد الله بن المبارك: كان صاحب عبادة ولكنه كان مرجئًا من أصحاب قيس بن مسلم، وكان قيس ابن مسلم أيضًا يرى الإرجاء. ولما ذكر الحاكم حديثه «في مستدركه» قال: رواة هذا الحديث عن آخرهم ثقات. ولما ذكره ابن شاهين في جملة «الثقات» قال: ثنا عبد الرحمن بن محمد الزهري، ثنا إسماعيل بن إسحاق، ثنا علي بن المديني قال: ثنا سفيان، ثنا أيوب ابن عائذ الطائي وكان ثقة. وفي كتاب «الثقات» لابن خلفون: هو ثقة، قاله ابن نمير وغيره. وقال الذهبي في الكاشف: ثقة، وفي المغني: ثِقَة مرجىء، وقال ابن حجر: ثقة رمي بالإرجاء.

- وقال البخاري: **كَانَ يرى الإرجاء، وَهُوَ: صَدُوق**. وقال الساجي: صدوق يرى الإرجاء.

---

(١) البحتري - بضم الباء الموحدة وسكون الحاء المهملة وضم التاء المثناة من فوقها وبالراء المكسورة - هذا النسب إلى بحتر وهو بطن من طيء. الأنساب للسمعاني (٢/ ١٠١)، وقيل: وبلد باليمن. لب اللباب (ص: ٣١).

(٢) الكُوْفِي: بضم أولها وسكون الواو وفي آخرها فاء، نسبة إلى الكوفة بأرض العراق، وسط العراق، غرب نهر الفرات. ينظر: لب اللباب ص ٢٢٧، أطلس الحديث النبوي صـ ٣٢١.

ثانيًا: كلام المجرحين:

ذكره ابن حبان في الثقات وقال: وَكَانَ مرجيا يخطىء. وذكره العقيلي في «جملة الضعفاء». وكذلك ابن الجارود. وقال أبو عيسى الترمذي: وأيوب بن عائذ يضعف، ويقال: كان يرى الإرجاء. أَرَّخ الذهبي وفاته في حدود المائة والخمسين[1].

ثالثًا: الترجيح:

من خلال كلام الأئمة في حال الراوي أرى أن الرجل ثقة يرى الإرجاء، فقد وثقه عشرة من الأئمة الكبار وهم: يحيى بن معين، وأبو حاتم، والنسائي، وابن نمير، وأبو داود، والعجلي، وابن شاهين، والحاكم، والذهبي، وابن حجر، وروى له الإمامان: البخاري، ومسلم، في صحيحيهما، قال البخاري – رحمه الله – في صحيحه[2]: حَدَّثَنِي عَبَّاسُ بْنُ الوَلِيدِ هُوَ النَّرْسِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ عَائِذٍ، حَدَّثَنَا قَيْسُ بْنُ مُسْلِمٍ، قَالَ: سَمِعْتُ طَارِقَ

---

(١) ينظر ترجمته في: تاريخ ابن معين – رواية الدوري (٣/ ٤٨٣) رقم (٢٣٦٥)، والعلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٢/ ٥١٩) رقم (٣٤٢٩)، والتاريخ الكبير للبخاري (١/ ٤٢٠) رقم (١٣٤٦)، والثقات للعجلي (ص: ٧٦) رقم (١٣٠)، وسؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل (ص: ١٥٤) رقم (١٢٨)، والضعفاء الكبير للعقيلي (١/ ١٠٨) ١٢٧)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/ ٢٥٢) رقم (٩٠٦)، والثقات لابن حبان (٦/ ٥٩) رقم (٦٧١٨)، ورجال صحيح البخاري (١/ ٨٢) رقم (٨٦)، ورجال صحيح مسلم (١/ ٦٤) رقم (٨٦)، والتعديل والتجريح للباجي (١/ ٣٨٩) رقم (٩٧)، وتهذيب الكمال (٣/ ٤٧٨) رقم (٦١٧)، والكاشف (١/ ٢٦١) رقم (٥١٩)، والمغني في الضعفاء (١/ ٩٦) رقم (٨١٥)، وتاريخ الإسلام (٣/ ٨٢٠) رقم (٣٩)، وإكمال تهذيب الكمال (٢/ ٣٣٦-٣٣٧) رقم (٦٥٨)، وتهذيب التهذيب (١/ ٤٠٦-٤٠٧) رقم (٧٤٦)، وتقريب التهذيب (ص: ١١٨) رقم (٦١٦)، والخلاصة للخزرجي (ص: ٤٣).

(٢) كتاب المغازي، باب بَعْثِ أَبِي مُوسَى، وَمُعَاذٍ إِلَى اليَمَنِ قَبْلَ حَجَّةِ الوَدَاعِ، ٥/ ١٦٢، حديث رقم ٤٣٤٦.

بْنَ شِهَابٍ، يَقُولُ: حَدَّثَنِي أَبُو مُوسَى الأَشْعَرِيُّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللهِ - ﷺ - إِلَى أَرْضِ قَوْمِي، فَجِئْتُ وَرَسُولُ اللهِ - ﷺ - مُنِيخٌ بِالأَبْطَحِ، فَقَالَ: «أَحَجَجْتَ يَا عَبْدَ اللهِ بْنَ قَيْسٍ» قُلْتُ: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: «كَيْفَ قُلْتَ؟ » قَالَ: قُلْتُ: لَبَّيْكَ إِهْلاَلًا كَإِهْلاَلِكَ، قَالَ: «فَهَلْ سُقْتَ مَعَكَ هَدْيًا» قُلْتُ: لَمْ أَسُقْ، قَالَ: «فَطُفْ بِالْبَيْتِ، وَاسْعَ بَيْنَ الصَّفَا وَالمَرْوَةِ، ثُمَّ حِلَّ». فَفَعَلْتُ حَتَّى مَشَطَتْ لِي امْرَأَةٌ مِنْ نِسَاءِ بَنِي قَيْسٍ، وَمَكُثْنَا بِذَلِكَ حَتَّى اسْتُخْلِفَ عُمَرُ.

وأخرج الإمام مسلم في صحيحه، قال: وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَعَمْرٌو النَّاقِدُ، جَمِيعًا عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ عَمْرٌو: حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ مَالِكٍ الْمُزَنِيُّ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ عَائِذٍ الطَّائِيُّ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ الْأَخْنَسِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «إِنَّ اللهَ فَرَضَ الصَّلَاةَ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّكُمْ ﷺ، عَلَى الْمُسَافِرِ رَكْعَتَيْنِ، وَعَلَى الْمُقِيمِ أَرْبَعًا، وَفِي الْخَوْفِ رَكْعَةً»(١).

وقال البخاري في ضعفائه، والساجي: صدوق يرى الإرجاء. والظاهر أن تضعيف من ضعفه، أو وضعه له في كتابه الضعفاء كالعقيلي، وابن الجارود، كان لأجل بدعة الإرجاء(٢)(٣)، وقد وصفه بالإرجاء كلًا من: أبي داود، وابن المبارك مع الثناء على فضله وعبادته، والبخاري، وابن حبان، والساجي، والذهبي، وابن حجر، أو لخطئه في بعض

(١) كتاب صلاة المسافرين وقصرها، بَابُ صَلَاةِ الْمُسَافِرِينَ وَقَصْرِهَا، ١/ ٤٧٩، حديث رقم ٦٨٧.

(٢) كما وضع الحافظ العقيلي في كتابه الضعفاء الكبير الإمام علي بن المديني، وقال: جنح إِلَى ابْنِ أَبِي دَاوُدٍ وَالْجَهْمِيَّةِ، وَحَدِيثُهُ مُسْتَقِيمٌ إِنْ شَاءَ اللهُ. الضعفاء الكبير للعقيلي (٣/ ٢٣٥).

(٣) وهو ما يراه الإمام الذهبي حيث قال: كان من المرجئة قاله البخاري، وأورده في الضعفاء لإرجائه. والعجب من البخاري يغمزه وقد احتج به، لكن له عنده حديث، وعند مسلم له حديث آخر، فإنه مقل. ميزان الاعتدال (١/ ٢٨٩).

الأحاديث[1]، والثقة يخطىء، لاسيما والراوي مقل في الرواية، ومثله يختلف الأئمة في تقدير درجته ومرتبته مع حجم رواياته، على حسب ما يعطيه لهم سبرهم من نتائج.

(١) كما قال الإمام الترمذي رحمه الله تعالى: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ أَبِي زِيَادٍ القَطَوَانِيُّ الكُوفِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُوسَى قَالَ: حَدَّثَنَا غَالِبٌ أَبُو بِشْرٍ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ عَائِذٍ الطَّائِيِّ، عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ، قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أُعِيذُكَ بِاللهِ يَا كَعْبَ بْنَ عُجْرَةَ مِنْ أُمَرَاءَ يَكُونُونَ مِنْ بَعْدِي، فَمَنْ غَشِيَ أَبْوَابَهُمْ فَصَدَّقَهُمْ فِي كَذِبِهِمْ، وَأَعَانَهُمْ عَلَى ظُلْمِهِمْ فَلَيْسَ مِنِّي وَلَسْتُ مِنْهُ، وَلَا يَرِدُ عَلَيَّ الحَوْضَ، وَمَنْ غَشِيَ أَبْوَابَهُمْ أَوْ لَمْ يَغْشَ وَلَمْ يُصَدِّقْهُمْ فِي كَذِبِهِمْ، وَلَمْ يُعِنْهُمْ عَلَى ظُلْمِهِمْ، فَهُوَ مِنِّي وَأَنَا مِنْهُ، وَسَيَرِدُ عَلَيَّ الحَوْضَ، يَا كَعْبَ بْنَ عُجْرَةَ الصَّلَاةُ بُرْهَانٌ، وَالصَّوْمُ جُنَّةٌ حَصِينَةٌ، وَالصَّدَقَةُ تُطْفِئُ الخَطِيئَةَ كَمَا يُطْفِئُ المَاءُ النَّارَ، يَا كَعْبَ بْنَ عُجْرَةَ، إِنَّهُ لَا يَرْبُو لَحْمٌ نَبَتَ مِنْ سُحْتٍ إِلَّا كَانَتِ النَّارُ أَوْلَى بِهِ»، : «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الوَجْهِ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ مُوسَى»، " وَأَيُّوبُ بْنُ عَائِذٍ يُضَعَّفُ وَيُقَالُ: كَانَ يَرَى رَأْيَ الإِرْجَاءِ، وَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الحَدِيثِ، فَلَمْ يَعْرِفْهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ مُوسَى وَاسْتَغْرَبَهُ جِدًّا ". جامع الترمذي، أبواب السفر، بَابُ مَا ذُكِرَ فِي فَضْلِ الصَّلَاةِ (٢/ ٥١٢) رقم الحديث ٦١٤.

المطلب الثاني
ذَر بن عبد الله الهَمْدَاني

أولاً: كلام الإمام البخاري في الراوي:

ذكره الإمام البخاري في الضعفاء فقال: ذَر بن عبد الله الْهَمدَانِي المرهبي[(١)]. عَن: سعيد بن جُبَير، وَعبد الله بن شَدَّاد. روى عَنهُ: ابْنه عمر، وَمَنْصُور، حَدثنَا مُحَمَّد، ثَنَا عبد الله بن مُحَمَّد، ثَنَا أَبُو أُسَامَة، سمع الثَّوْريّ، عَن الْأَعْمَش، قَالَ ذَر: لقد تركت أَشْيَاء أَخْشَى أَن تتَّخذ دينا - يَعْنِي الْمُحدث من الرَّأْي -. وَهُوَ: صَدُوق فِي الحَدِيث[(٢)].

قلت: ذكره الإمام البخاري في ضعفائه؛ لعلَّة الرأي، ووصفه بأنه صدوق في الحديث، وعليه فلا بد من ترجمةٍ لهذا الراوي، والتوسع في بيان كلام الأئمة فيه، وذلك فيما يلي.

ثانيًا: ترجمة الراوي:

هو ذَرُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنُ زُرَارَةَ الهمداني[(٣)] المرهبي، أبو عمر الكوفي والد عمر بن ذر. روى عن: سعيد بن جبير، وسعيد بن عبد الرحمن بن أبزى، وغيرهما. روى عنه: حبيب بن أبي ثابت، وسلمة بن كهيل، وجماعة.

- أقوال علماء الجرح والتعديل في الراوي: -
- قال ابن سعد: كانَ ذَرٌّ مِنْ أَبْلَغِ النَّاسِ فِي الْقَصَصِ، وَكَانَ مُرْجِئًا وَهُوَ أَبُو عُمَرَ بْنِ ذَرٍّ،

---

(١) المرهبي: بضم الميم وسكون الراء وكسر الهاء وفي آخرها الباء المنقوطة بواحدة، هذه النسبة إلى بنى مرهبة، وهم نزلوا الكوفة، وهم بطن من همدان. الأنساب للسمعاني (١٢/ ٢٠٨) رقم (٣٧٥١).

(٢) الضعفاء الصغير للبخاري (بَاب الذَّال) (ص: ٤٣) رقم (١١٣)، وفي تحقيق أبي العينين (ص: ٦٠) رقم (١١٥).

(٣) الهَمْدَانِي: بالفتح والسكون ومهملة، إلى هَمْدَان، شعب عظيم من قَحْطَان، كانت ديارهم في اليمن، وتوجد الآن في شمال شرق العراق. لب اللباب صـ ٢٧٩، أطلس الحديث النبوي صـ ٣٦٧.

وَكَانَ فِيمَنْ خَرَجَ مِنَ الْقُرَّاءِ مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْأَشْعَثِ عَلَى الْحَجَّاجِ بْنِ يُوسُفَ. وثقه يحيى بن معين، وابن خراش، والنسائي، وابن نمير، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: من أهل الْكُوفَة من عبادها، وأخرج له الإمام: البخاري، ومسلم، في صحيحهما أحاديث كثيرة احتجاجًا. وقال الذهبي: هجره سعيد بن جبير لإرجائه موثق. وقال أيضًا: تابعي ثقة. وقال ابن حجر: ثقة عابد رمي بالإرجاء من السادسة مات قبل المائة ع.

وذكره البخاري في الضعفاء، وقال: وَهُوَ صَدُوق فِي الحَدِيث، وقال أحمد: ما بحديثه بأس. وقال أبو حاتم، والساجي: صدوق. وقال أبو داود: كان مرجئًا. وقال شريك، عن مغيرة: سلم ذر على إبراهيم النخعي فلم يرد عليه لأنه كان يرى الإرجاء[1].

ثالثًا: الترجيح:

من خلال كلام الأئمة في هذا الراوي أرى أنه ثقة، فقد وثقه كلا من: يحيى بن معين، وابن خراش، والنسائي، وابن نمير، وابن حبان، والذهبي، وابن حجر. وروى له الشيخان.

وتوسط في حاله كلا من: أحمد، والبخاري، وأبي حاتم، والساجي. وأثنى على عبادته

---

(١) ينظر ترجمته في الطبقات الكبرى (٦/ ٢٩٣)، والتاريخ الكبير للبخاري (٣/ ٢٦٧) رقم (٩١٣)، والضعفاء الصغير للبخاري (ص: ٦٠) رقم (١١٥)، والكنى والأسماء للإمام مسلم (١/ ٥٣٤) رقم (٢١٣٢)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣/ ٤٥٣) رقم (٢٠٤٩)، والثقات لابن حبان (٦/ ٢٩٤) رقم (٧٧٩٠)، ورجال صحيح البخاري (١/ ٢٤٤) رقم (٣٢٦)، ورجال صحيح مسلم (١/ ٢٠٠) رقم (٤٢٢)، والمتفق والمفترق (٢/ ٨٩٨) رقم (٤٨٠)، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال (٨/ ٥١١) رقم (١٨١٣)، والكاشف (١/ ٣٨٦) رقم (١٤٨٨)، وتاريخ الإسلام (٢/ ٩٣٢) رقم (٢٥)، وميزان الاعتدال (٢/ ٣٢) رقم (٢٦٩٧)، وإكمال تهذيب الكمال (٤/ ٢٩١) رقم (١٤٨٧)، وتهذيب التهذيب (٣/ ٢١٨) رقم (٤١٦)، وتقريب التهذيب (ص: ٢٠٣) رقم (١٨٤٠)، ومغاني الأخيار للعيني (١/ ٣٠١) رقم (٦٤٠).

ابن حبان، وابن حجر، وذكر ابن أبي الدنيا أنه كان مجاب الدعوة. ورماه بالإرجاء مجموعة من العلماء، وهجره سعيد بن جبير، وإبراهيم النخعي، وتركا الرواية عنه لإرجائه، ولينزجر عن بدعته ويرجع عنها، ولكن ورد ما يدل على رجوعه عن بدعته كما روى البخاري: وقال عبد الله ابن مُحَمَّد حدثنا أَبُو أسامة سَمِعَ الثوري عَنِ الأعمش: "قَالَ ذر: لقد نزعت أشياء أخشى أن تتخذ دينا - يَعْنِي المحدث من الرأي"[(١)].

وعليه؛ فخلاصة حال هذا الراوي أنه ثقة يرى الإرجاء، وقد روى عنه الكبار وروى هو عن الكبار، ولعل السبب في ذكره في كتاب الضعفاء للإمام البخاري – رحمه الله – بدعة الإرجاء التي خالف بها أهل السنة، ولعل الإمام لم يثبت عنده توبته منها.

المطلب الثالث

الصلت بن بهرام

أولا: كلام الإمام البخاري عن الراوي:

ذكره الإمام البخاري في الضعفاء فقال: الصَّلْت بن بِهْرَام[(٢)] التَّيْمِيّ[(٣)] الْكُوفِي: أَبُو هِشَام، نسبه مَرْوَان بن مُعَاوِيَة، وَكَانَ يذكر بالإرجاء، سمع: أَبَا وَائِل، صَدُوق فِي الحَدِيث[(٤)].

ثانيًا: ترجمة الراوي:

---

(١) التاريخ الكبير للبخاري (٣/ ٢٦٧) رقم الترجمة ٩١٣.

(٢) في النسخة تحقيق محمود إبراهيم زايد من الضعفاء الصغير للبخاري (ص: ٦٠) رقم (١٧٠) مهران وليس بهرام، والراجح بهرام من نسخة أبي العينين، وقد تصحَّف في نسخة زايد.

(٣) التيمي - بفتح التاء ثالث الحروف وفتح الياء آخر الحروف وبالميم - هذه النسبة إلى تيم، : بطن من غافق. (اللباب ١/ ٢٣٢).

(٤) الضعفاء الصغير للبخاري ت أبي العينين (ص: ٧٥) رقم (١٧٤، والضعفاء الصغير للبخاري ت زايد (ص: ٦٠) رقم (١٧٠)، ولفظة (صَدُوق فِي الحَدِيث) من نسخة زايد فقط.

هو الصَّلْت بن بِهْرَام التَّيْمِيّ الْكُوفِي: أَبُو هِشَام، عن: أبي وائل، وزيد بن وهب، وغيرهما. وعنه: مروان بن معاوية، وابن عيينة، وآخرون.

أقوال علماء الجرح والتعديل في الراوي: -

قال أحمد: كوفي ثقة، وقال مرة: لَيْسَ بِهِ بَأْس، ومرة ثالثة: مَا أصلح حَدِيثه. وقال ابن عيينة: كان أصدق أهل الكوفة، وقال يحيى بن معين، وأبو داود، وابن عمار، وابن سعد: ثقة، زاد ابن سعد: إن شاء الله، وقال إسحاق بن راهويه في مسنده: أخبرنا وكيع، ثنا الصلت بن بهرام، وهو ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات وقال: كوفي، عزيز الحديث، يروى عن جماعة من التابعين، وهو الذي يروى عن الحسن، روى عنه محمد بن بكر، وليس بالبرساني. ومن قال إنه الصلت بن مهران فقد وهم.

وقال أبو حاتم: صدوق لا عيب له إلا الإرجاء. وكذا تكلم فيه أبو زرعة للإرجاء. وقال البخاري: صدوق في الحديث كان يذكر بالإرجاء، وقال الدارقطني: لا بأس به، وقال الأزدي: إذا روى عنه الثقات استقام حديثه، وإذا روى عنه الضعفاء خلطوا أو لا بأس به. وقال الواقدي: مات سنة سبع وأربعين ومائة[1].

---

(١) ينظر ترجمته في: الطبقات الكبرى (٦/ ٣٥٤)، وتاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: ١٣٣) رقم (٤٣١)، والعلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٢/ ٣١٠) رقم (٢٣٧٩) وأيضًا: (٢/ ٤٣٠) رقم (٢٨٩٨) وأيضًا: (٣/ ١٩٦) رقم (٤٨٤٨)، والضعفاء الصغير للبخاري (ص: ٧٥) رقم (١٧٤)، وأيضًا: (ص: ٦٠) رقم (١٧٠)، والكنى والأسماء للإمام مسلم (٢/ ٨٧٤) رقم (٣٥٣٧)، والضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (٢/ ٦٢٧) رقم (١٥٥)، وسؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل (ص: ١٢٤) رقم (٦٦)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤/ ٤٣٨-٤٣٩) رقم (١٩٢٠)، والثقات لابن حبان (٦/ ٤٧١) رقم (٨٦٣٧)، وتاريخ أسماء الثقات (ص: ١١٩) رقم (٥٨٧)، وتاريخ دمشق لابن عساكر (٢٤/ ١٨٩) رقم (٢٨٩٩)، =

ثالثًا: الترجيح:

تبين لي من خلال كلام الأئمة في هذا الراوي أنه ثقة قليل الرواية رُمي بالإرجاء، فقد وثقه كلا من: يحيى بن معين، وأحمد، وأبي داود، وإسحاق بن راهويه، وابن عمار، وابن سعد، وابن حبان، والأزدي، وتوسط في حاله: البخاري، وأبو حاتم، والدارقطني، وعاب عليه بدعة الإرجاء كلا من: أبي حاتم، وأبي زرعة، والبخاري (بصيغة التمريض) . ولأجل ذلك فالذي أرجحه أن الراوي ثقة يرى الإرجاء، وقد روى عنه الكبار وروى هو عن الكبار، وتوسط بعض الأئمة في حاله كان لبدعة الإرجاء، كما هو واضح في قول الإمام أبي حاتم رحمه الله تعالى. ولعل السبب في ذكره في كتاب الضعفاء الصغير للإمام البخاري – رحمه الله تعالى – بدعة الإرجاء.

★★★★★★★★★★

المطلب الرابع

طَلْق بْن حَبِيب

أولا: كلام الإمام البخاري عن الراوي:

ذكره البخاري في الضعفاء فقال: طلق بن حبيب، عَن جَابر، وَابْن الزبير، روى عَنهُ: مُصعب بن شيبَة، وَعَمْرو بن دِينَار، حَدثنَا مُحَمَّد، ثَنَا مُسَدّد، ثَنَا حَمَّاد بن زيد، عَن أَيُّوب قَالَ: مَا رَأَيْت أحدًا أعبد من طلق، فرآني سعيد بن جُبَير جَالِسًا مَعَه فَقَالَ: ألم أرك مَعَ طلق، لَا تجَالس طلقًا يرى الإرجاء، وَهُوَ: صَدُوق فِي الحَدِيث[1] .

=

والمغني في الضعفاء (١/ ٣٠٩) رقم (٢٨٩٢)، وتاريخ الإسلام (٣/ ٨٩٨) رقم (٢٢٨)، وميزان الاعتدال (٢/ ٣١٧) رقم (٣٩٠٤)، وتعجيل المنفعة (١/ ٦٧٤) رقم (٤٧٨)، وتهذيب التهذيب (٤/ ٤٣٢-٤٣٣) رقم (٧٦٠)، ولسان الميزان (٣/ ١٩٤) رقم (٧٦٩) .

(١) الضعفاء الصغير ت أبي العينين (ص: ٧٧) رقم (١٨٣)، وأيضًا: ت زايد (ص: ٦٢) رقم (١٧٩) .

ثانيًا: ترجمة الراوي:

هو طلق بن حبيب: العنزي[1] البصري[2]. روى عن: أنس بن مالك، وجابر بن عبد الله، وعبد الله بن الزبير –رضي الله عنهم جميعًا–، وجماعة. روى عنه: أيوب السختياني، وحميد الطويل، وعدة.

أقوال علماء الجرح والتعديل في الراوي: -

قال ابن قتيبة الدينوري: هو من «عنزة». وكان في سجن «الحجّاج»، ثم أخرج بعد موت «الحجّاج». وكان من رءوس المرجئة، ومات ب «واسط». ولا عقب له. وعن طاووس قال: ما رأيت أحدًا من الناس، أحسن صوتًا بالقرآن من طلق بن حبيب، وكان ممن يخشى الله. وقال ابن وهب، عن مالك: بلغني أن طلق بن حبيب كان من العباد، وكان برا بأمه، وقال أبو بكر الأزدي: ومن رجالهم: طَلْق بن حَبيب، كان عالمًا فقيهًا، وفي تاريخ البخاري عن أيوب: ما رأيت أحدًا أعبد من طلق. وذكره الذهبي في ضعفائه وقال: طلق بن حبيب العابد من جلة التَّابِعين إلا أنه كَانَ يرى الإرجاء. وقال أيضًا: وكان صالحًا عابدًا شديد البر بأمه، طيب الصوت بالقرآن. وقال أيضًا: بصري، زاهد كبير، من العلماء العاملين. وقال أيضًا: العابد، من صلحاء التابعين؛ إلا أنه كان يرى الإرجاء، وقل ما روى.

قال العجلي: بصري، ثقة، وقال: "مكي" أيضًا. وقال ابن سعد: كان مرجئًا، وكان ثقة إن شاء الله. وقال أبو زرعة: سمع من ابن عباس، وهو ثقة مرجئ. وقال أبو الحسن الكوفي:

---

(١) العنزي - بفتح العين والنون وفي آخرها زاي - هذه النسبة إلى عنزة بن أسد بن ربيعة بن نزار بن معد بن عدنان حي من ربيعة (اللباب٢/ ٣٦١).

(٢) البَصْرِي: بفتح الباء الموحدة وسكون الصاد المهملة وفي آخرها الراء، نسبة إلى البَصْرَة بأرض وهي بلدة على شط العرب بعد التقاء دجلة والفرات عند بلدة القرنة. لب اللباب صـ ٣٩، الأطلس صـ ٦٩.

مكي تابعي ثقة كان من أعبد أهل زمانه. وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: كان عابدًا مرجئًا. ولما ذكره أبو العرب في جملة الضعفاء قال: لم ينقم عليه غير الإرجاء فقط ولم يطعن عليه بكذب ولا ضعف في الرواية. وخرج أبو عوانة حديثه في صحيحه، وكذلك الحاكم، والطوسي.

وقال أبو حاتم: صدوق في الحديث، وكان يرى الإرجاء. وقال حماد بن زيد، عن أيوب: رآني سعيد بن جبير جلست إلى طلق بن حبيب، فقال: ألم أرك جلست إلى طلق بن حبيب؟ لا تجالسه، قال حماد: وكان يرى الإرجاء. وذكره البخاري في "الضعفاء الصغير"، وقال: يرى الإرجاء وهو صدوق في الحديث. وقال الساجي: صدوق كان يرى الإرجاء. ولما ذكره ابن خلفون في الثقات، قال: قال أبو الفتح الأزدي: كان داعية إلى مذهبه تركوه. وقال ابن حجر: صدوق عابد رمي بالإرجاء. روى له البخاري ومسلم، والباقون. مات طلق: قبل المائة[1].

---

(١) ينظر ترجمته في: الطبقات الكبرى (٧/ ٢٢٧)، والتاريخ الأوسط (١/ ٢٢٦) رقم (١٠٧٩)، والتاريخ الكبير للبخاري (٤/ ٣٥٩) رقم (٣١٣٨)، والضعفاء الصغير للبخاري (ص: ٧٧) رقم (١٨٣)، وأيضًا: (ص: ٦٢) رقم (١٧٩)، والثقات للعجلي (ص: ٢٣٧) رقم (٧٢٩)، والضعفاء لأبي زرعة الرازي (٣/ ٨٨٤) ٣١٧)، والمعرفة والتاريخ (٢/ ٢٤-٢٥)، والاشتقاق (ص: ٣٢٢)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤/ ٤٩٠) رقم (٢١٥٧)، والثقات لابن حبان (٤/ ٣٩٦) رقم (٣٥٤١)، ورجال صحيح مسلم (١/ ٣٣٠) رقم (٧٢٠)، وتهذيب الكمال (١٣/ ٤٥١-٤٥٤) رقم (٢٩٨٨)، والكاشف (١/ ٥١٥) رقم (٢٤٨٦)، والمغني في الضعفاء (١/ ٣١٨) رقم (٢٩٦٨)، وتاريخ الإسلام (٣/ ٦٨) رقم (١٠٤)، وسير أعلام النبلاء (٤/ ٦٠١) رقم (٢٣٩)، وميزان الاعتدال (٢/ ٣٤٥) رقم (٤٠٢٤)، وإكمال تهذيب الكمال (٧/ ٩١) رقم (٢٦٠٩)، وتهذيب التهذيب (٥/ ٣١) رقم (٤٩)، وتقريب التهذيب (ص: ٢٨٣) رقم (٣٠٤٠).

ثالثًا: الترجيح:

من خلال كلام الأئمة في حال هذا الراوي أرى أن الرجل ثقة رمي بالإرجاء، فقد وثقه كل من: العجلي، وابن سعد، وأبو زرعة، وأبو الحسن الكوفي، وابن حبان. وامتدح عبادته بما يستفاد منه أنه لن ينزلق في تعمد الخطأ: طاوس، وأيوب، ومالك، والبخاري، والذهبي، وابن حجر، وروى له البخاري ومسلم.

وتوسط في حاله: البخاري، وأبو حاتم، والساجي، وابن حجر. وعيب عليه بدعة الإرجاء من سعيد بن جبير وغيره.

وقد روى عنه الكبار وروى هو عن الكبار، ولم يؤخذ عليه غير الإرجاء، وأما كلام الأزدي وقوله: تركوه، فلا يتابع عليه، فلعل مقصوده منها تركوه من أجل بدعته، كما هو مذهب بعض المحدثين في ترك الرواية عن المبتدعة التي لم تصل بهم بدعتهم إلى التكفير، وأيضًا لا يفرح بكلامه في الرجال؛ لأن الأزدي متكلم فيه أصلا! فليت الأزدي عرف ضعف نفسه كما قال الإمام الذهبي عنه[1].

وعليه؛ فالظاهر أن سبب ذكره في كتابه الضعفاء بدعة الإرجاء المخالفة لمنهج أهل السنة.

★★★★★★★★★★

(١) سير أعلام النبلاء (١٣/ ٣٨٩) ترجمة الحارث بن أبي أسامة، رقم (١٨٧).

المبحث الثالث
الرواة الذين ذكرهم البخاري بلفظ "يحتمل"

وفيه خمسة مطالب:

يناقش هذا المبحث تراجم هؤلاء الرواة، مع بيان المقصود من هذه العبارة فيما ترجح للباحث، وهذه المطالب هي:

المطلب الأول
سعيد بن بشير مولى بني نصر

أولاً: كلام الإمام البخاري عن الراوي:

ذكره الإمام البخاري في الضعفاء فقال: سعيد بن بشير مولى بني نصر: عن قتادة، روى عنه الوليد بن مسلم، ومعن بن عيسى، يتكلمون في حفظه، نُراه أبا عبد الرحمن دمشقي[(١)]، وهو يحتمل[(٢)].

قلت: نسب الإمام البخاري -رحمه الله تعالى- الكلام في حفظ هذا الراوي إلى غيره، وذكَره لعلة من يتكلمون فيه، ومع وجود هذا الكلام إلا أن الرجل يحتمل الرواية عنه، وللمحدثين أن يكتبوا أحاديثه ويعتبروا بها، ويستفيدوا منها. ولتوضيح مراد الإمام البخاري فلابد من عقد ترجمة مستوفية للراوي، وذلك في العنصر التالي.

ثانيًا: ترجمة الراوي:

هو سَعِيدُ بْنُ بَشِيرٍ، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الأَزْدِيُّ[(٣)]، مَوْلاهُمُ، الْبَصْرِيُّ، وَقِيلَ: الدِّمَشْقِيُّ:

---

(١) الدِّمَشْقِيّ: بكسر الدال المهملة والميم المفتوحة والشين المعجمة الساكنة وفي آخرها القاف، هذه النسبة إلى دمشق بالشام. الأنساب للسمعاني (٢/ ٤٩٢).

(٢) الضعفاء الصغير للبخاري (ص: ٦٦) رقم (١٣٣) وأيضًا: (ص: ٤٩) رقم (١٣١).

(٣) الأَزْدِي: بفتح فسكون فمهملة، إلى أزد شنوءة بن الغوث بن مالك بن زيد بن كهلان بن سبأ. لب =

وَإِنَّمَا رَحَلَ بِهِ أَبُوهُ إِلَى الْبَصْرَةِ. رَوَى عَنْ: قَتَادَةَ، وَالزُّهْرِيِّ، وخلق. وَعَنْهُ: أَسَدُ بْنُ مُوسَى، وَإِسْحَاقُ بْنُ أَرْكُونَ، وَخَلْقٌ كَثِيرٌ.

قال ابن سعد: كانَ قَدَرِيًّا(١)، وَمَاتَ بِدِمَشْقَ سَنَةَ سَبْعِينَ وَمِائَةٍ أَوَّلَ مَا اسْتُخْلِفَ هَارُونُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ.

أقوال علماء الجرح والتعديل في الراوي:

أولاً: كلام المعدلين: -

وثقه جماعة من العلماء: قال أبو زرعة: وسَأَلْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ إِبْرَاهِيمَ عَنْ قَوْلِ مَنْ أَدْرَكَ، فِي سَعِيدِ بْنِ بَشِيرٍ، فَقَالَ: يُوَثِّقُونَهُ، كان حافظًا، وقَالَ عُثْمَان بن سعيد الدارمي: سمعت دحيمًا يوثق سعيد بن بشير، وقال ابن عيينة: حدثنا سعيد بن بشير وكان حافظًا. وقال ابن عدي: سعيد بن بشير له عند أهل دمشق تصانيف لأنه سكنها، وهو بصري ورأيت له تفسيرًا مصنفًا من رواية الوليد عنه، ولا أرى بما يروي عن سعيد بن بشير بأسًا، ولعله يهم في الشيء بعد الشيء ويغلط، والغالب على حديثه الاستقامة، والغالب عليه الصدق. وقال ابن شاهين: عن بقية أنه سمع شعبة، يذكر سعيد بن بشير، فقال: إنه مأمون فخذوا عنه، وأنه قال فيه: ذاك صدوق اللسان. وقال ابن شاهين: وَفِي رِوَايَة عَنهُ أي: يحيى بن معين: أنه ذكر سعيد بن بشير فَقَالَ: ثقة مَأْمُون. وقال الذهبي: المحدث المشهور. أكثر عن قتادة وطبقته. وقال أيضًا: الحافظ نزل دمشق. وقال أيضًا: وَكَانَ مِنْ أَوْعِيَةِ الْعِلْمِ. وقال أيضًا: وثقه شعبة، وفيه لين.

=

اللباب صـ ١١.

(١) القدرية: هم المنكرون للقدر، والقائلون بأن أفعال العباد مخلوقة بقدرتهم ودواعيهم، لا يتعلق بها بخصوصها قدرة الله تعالى وإرادته، ويزعمون أن الشر فعل العبد وحده. مقدمة فتح الباري ١/ ٤٥٩. ويُنظر: الفرق بين الفرق (ص: ١٨).

وأما العلماء الذين وصفوه بصدوق أو حسنوا حديثه فجماعة، ومن هذه الأقوال: قال بَقِيَّةُ: قَالَ شُعْبَةُ: يَا بَقِيَّةُ اعْلَمْ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ بَشِيرٍ صَدُوقُ اللِّسَانِ، قَالَ: فَحَدَّثْتُ بِذَلِكَ سَعِيدَ بْنَ عبد العزيز قال: بث هذا في جندنا. وقَالَ بَقِيَّةُ أيضًا: سَأَلْتُ شُعْبَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ بَشِيرٍ الدِّمَشْقِيِّ، فقال: صدوق اللسان. ولما ترجمه الخطيب في المتفق والمفترق: لم ينقل إلا قول شعبة فيه إنه صدوق اللسان. وقال مغلطاي: قال البزار: سعيد بن بشير عندنا صالح ليس به بأس حسن الحديث، حدث عنه ابن مهدي. وقال الذهبي: الإمام، المحدث، الصدوق، الحافظ. وقال أيضًا: صدوق وثقه شعبة وغيره. وذكره في الميزان وذكر أقوال العلماء فيه ثم ختم الترجمة بقول ابن عدي، وكأنه ارتضى كلامه.

ثانيًا: كلام المجرحين: -

قال البخاري: يتكلمون في حفظه، وهو يحتمل. وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي وأبا زرعة يقولان محله الصدق عندنا، قلت لهما: يحتج بحديثه؟ قالا: يحتج بحديث ابن أبي عروبة والدستوائي، هذا شيخ يكتب حديثه". وقَالَ أبو زرعة: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللهِ، أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ: يَا أَبَا عَبْدِ اللهِ مَا تَقُولُ فِي سَعِيدِ بْنِ بَشِيرٍ؟ قَالَ: أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِهِ، قَدْ حَدَّثَ عَنْهُ أصحابنا: وكيع، والأشيب. وقال البلخي: يكتب حديثه ولا يحتج به. وقيل ليحيى: سعيد بن بشير يروى عن قتادة، فقال يحيى: وأنا أسمعه دمشقي، عنده أحاديث غرائب عن قتادة، وليس حديثه بكل ذاك، قيل له: سمع من قتادة بالبصرة، قال: فأين؟ وقال أيضًا: لَيْسَ بِشَيْءٍ. وقال ابن المديني: كَانَ ضَعِيفا. وقال النسائي: ضَعِيف. وقال أبو دَاوُد السجستاني: "سَعِيدُ بْن بشير ضعيف الحديث. وقال أبو مسهر: عَنْ سَعِيدِ بْنِ بَشِيرٍ، لَمْ يَكُنْ فِي جُنْدِنَا أَحْفَظُ مِنْهُ، وَهُوَ ضَعِيفٌ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ. وقَالَ الْمَيْمُونِيّ عن أحمد: سعيد بن بشير رَأَيْته يضعف أمره، قلت الَّذِي يروي عَن قَتَادَة: قَالَ: قد روى عَن قَتَادَة أَشْيَاء. قال ابن طاهر القيسراني: وَسَعِيدٌ ضَعِيفُ الْحَدِيثِ فِي قَتَادَةَ. وذكره ابن الجوزي في ضعفائه، وقال ابن حجر: ضعيف. مَاتَ سَعِيدُ بْنُ

بَشِيرٍ سنة ثمان وستين ومائة. قال ابن أبي حاتم: وسمعت أبي ينكر على من أدخله في كتاب الضعفاء وقال: يحول منه.

وممن اشتد عليه: قَالَ أَبُو خُلَيْدٍ: سَأَلَنِي سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: مَا الْغَالِبُ عَلَى عِلْمِ سَعِيدِ بْنِ بَشِيرٍ؟ قَالَ: قُلْتُ: لَهُ التَّفْسِيرُ، قَالَ: خُذْ عَنْهُ التَّفْسِيرَ وَدَعْ مَا سِوَى ذَلِكَ، فَإِنَّهُ كَانَ حَاطِبَ لَيْلٍ. وقال ابن نمير: سعيد بن بشير منكر الحديث ليس بشيء ليس بقوي الحديث، يروي عن قتادة المنكرات. وذكره ابن حبان في المجروحين وقال: سَعِيد بْن بشير مولى بَنِي نصر من أهل دمشق كنيته أَبُو عَبْد الرَّحْمَنِ، وَقَدْ قيل أَبُو هِشَام يَرْوِي عَن قَتَادَة وَعَمْرو بْن دِينَار روى عَنْهُ الْوَلِيد بْن مُسْلِم والشاميون مَات سنة تسع وَسِتِّينَ وَمِائَة وَلَهُ يَوْم مَات تسع وَثَمَانُونَ سنة، وَكَانَ رَدِيء الْحِفْظ فَاحش الْخَطَأ يَرْوِي عَن قَتَادَة مَا لا يُتَابع عَلَيْهِ وَعَن عَمْرو بْن دِينَار مَا لَيْسَ يعرف من حَدِيثه وَهُوَ الَّذِي يَرْوِي عَن هُشَيْم عَن أَبِي عَبْد الرَّحْمَنِ عَن قَتَادَة يكنى عَنْهُ وَلَا يُسَمِّيه.

وأما بخصوص بدعته فقد ورد تراجعه عنها، قال أبو زرعة: وَرَأَيْتُهُ مَوْضِعًا عِنْدَ أَبِي مُسْهِرٍ لِلْحَدِيثِ، سَمِعْتُ أَبَا مُسْهِرٍ يَقُولُ: أَتَيْنَا سَعِيدَ بْنَ بَشِيرٍ أَنَا وَمُحَمَّدُ بْنُ شُعَيْبٍ، فَقَالَ: لَا وَاللهِ لَا أَقُولُ: إِنَّ اللهَ قَدَّرَ الشَّرَ، وَيُعَذِّبُ عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: أَسْتَغْفِرُ اللهَ أَرَدْتُ الْخَيْرَ، فَوَقَعْتُ فِي الشَّرِّ، أَنْبَأَنَا قَتَادَةُ عَنْ قَوْلِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: (أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَؤُزُّهُم أَزًّا)(١)، قَالَ: تُزْعِجُهُمْ إِلَى الْمَعَاصِي إِزْعَاجًا. قَالَ أَبُو مُسْهِرٍ: إِنَّهُ اعْتَذَرَ مِنْ كَلِمَتِهِ، فَاسْتَغْفَرَ، وَحُمِلَ عَنْهُ.. قال أبو زرعة: وَقُلْتُ لِمُحَمَّدِ بْنِ عُثْمَانَ، أَبِي الْجَمَاهِرِ: أَكَانَ سَعِيدُ بْنُ بَشِيرٍ قَدَرِيًّا؟ قَالَ: مَعَاذَ اللهِ(٢).

---

(١) [سورة مريم: آية رقم ٨٣].

(٢) ينظر ترجمته في: الطبقات الكبرى (٧/ ٤٦٨) تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز (١/ ٧٤) وأيضًا: =

ثالثاً: الترجيح:

الراوي محل خلاف كبير بين العلماء، ولذا ذكره ابن شاهين في كتابه المختلف عليهم، واختلف الأئمة في حاله اختلافًا كبيرًا، فقد طعن في الرجل كلًا من: يحيى بن معين، وابن المديني، وأحمد بن حنبل في إحدى روايتيه، وأبي داود السجستاني، والنسائي، وأبي مسهر

=

تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: ٥٠) رقم (٤٥) وأيضًا: تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٤/ ٩٤) رقم (٣٣١٩) وسؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص: ١٥٧) رقم (٢٢٣)، والعلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروذي وغيره (ص: ١٩٩) رقم (١٥٧) والتاريخ الكبير للبخاري (٣/ ٤٦٠) رقم (١٥٢٩) والضعفاء الصغير للبخاري (ص: ٦٦) رقم (١٣٣) وأيضًا: (ص: ٤٩) رقم (١٣١) والضعفاء لأبي زرعة الرازي (٣/ ٨٧١) رقم (٢٢٤) وسؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل (ص: ٢٥٢) رقم (٢٣٦) والمعرفة والتاريخ (٢/ ١٢٤) وتاريخ أبي زرعة الدمشقي (ص: ٣٩٩-٤٠١) وأيضًا: (ص: ٥٤٠) والضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: ٥٢) رقم (٢٦٧) وقبول الأخبار ومعرفة الرجال (٢/ ٢٤٤) رقم (٤٥٧) الضعفاء الكبير للعقيلي (٢/ ١٠٠) ٥٦٣) والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١/ ٣٥) وأيضًا: (١/ ١٤٣) رقم (٣٣) وأيضًا: (١/ ٣٢١-٣٢٢) وأيضًا: (٤/ ٦) رقم (٢٠) والمجروحين لابن حبان (١/ ٣١٩) رقم (٣٩٢) والكامل في ضعفاء الرجال (٤/ ٤١٢-٤٢٢) رقم (٨٠٥) وتاريخ أسماء الثقات (ص: ٩٧) رقم (٤٣٢) وتاريخ دمشق لابن عساكر (٢١/ ٢٢) رقم (٢٤٥٠) والضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (١/ ٣١٤) رقم (١٣٦٩) وتهذيب الكمال (١٠/ ٣٤٨-٣٥٦) رقم (٢٢٤٣) والعبر (١/ ١٩٥) والكاشف (١/ ٤٣٢) رقم (١٨٥٨) والمغني في الضعفاء (١/ ٢٥٦) رقم (٢٣٥٨) وتاريخ الإسلام (٤/ ٣٧٣) رقم (١٣٧) وديوان الضعفاء (ص: ١٥٦) رقم (١٥٨١) وسير أعلام النبلاء (٧/ ٣٠٤) رقم (٩٧) ومن تكلم فيه وهو موثق (ص: ٨٤) رقم (١٢٥) وميزان الاعتدال (٢/ ١٢٨) رقم (٣١٤٣) وإكمال تهذيب الكمال (٥/ ٢٦٤) رقم (١٩١٠) تهذيب التهذيب (٤/ ٨) رقم (١١) وتقريب التهذيب (ص: ٢٣٤) رقم (٢٢٧٦).

مع أنه قد امتدح حفظه وأكَّد أنه اعتذر من بدعة القدر، وضعفه أيضًا: سعيد بن عبد العزيز، وابن نمير، وابن طاهر القيسراني، وحط ابن حبَّان من شأنه في المجروحين، وضعفه ابن حجر. فهؤلاء مجموعة من المحدثين. وقال البخاري: يتكلمون في حفظه، ثم قال: وهو يحتمل، وقال البلخي: يكتب حديثه، وهو عند أبي حاتم، وأبي زرعة محله الصدق، لكنه ليس بالحجة. ووثقه دحيم، وابن عيينة، وشعبة، وما أدراك ما شعبة؟ كان من أشد الناس تحريًا في الرجال، وتوسط في أمره ابن عدي وحسَّن حاله، ورجَّح ابن شاهين قول شعبة فيه، وحسَّن الحافظ البزَّار من حاله، وكذلك الذهبي: وصفه بالحافظ الإمام الصدوق. فهؤلاء مجموعة أخرى من المحدثين، مع اختلاف عباراتهم.

✍وعليه؛ فالرجل لا بد من التوسط في حاله، فليس بالضعيف الذي يُطْرَح حديثه، ولا بالثقة، وإنما هو صدوق له أوهام، وقد أتى بأوهامه كلًا من ابن عدي، وكذلك الذهبي في الميزان، بل وختم الذهبي الترجمة بكلام ابن عدي وكأنه ارتضى كلامه فيه، خاصة أن الذهبي ذكره في من تكلم فيه وهو موثق، وحين ترجمه الخطيب في المتفق والمفترق لم يذكر فيه إلا رأي شعبة، وغض الطرف عن كل الآراء وهذا تقوية لحاله أيضًا فيضم إلى آراء من عدَّله ضمنًا.

✍وإذا رأى الباحث أن هذا الراوي ضعيف، ممن يكتب حديثه ولا يحتج به (وهذا الأولى من وجهة نظري)، فلا مانع من ذلك أيضًا، فالرجل على كل حال ممن لا يحتج بتفرده، ولا بزياداته في الأحكام لهذا الاختلاف الشديد في حاله، ويظل في مرتبة الضعف المحتمل، لا الضعف الشديد غير المحتمل، ولهذا أنكر أبو حاتم على الإمام البخاري – رحمه الله تعالى – إدخاله كتاب الضعفاء، وقال: يحول منه. وكأنه يرى أن الضعف هنا ضعف خفيف محتمل وليس شديدًا، وقد كان الإمام أبو حاتم – رحمه الله تعالى – يرى – كما يظهر من صنيعه – أن الكتب المصنفة في الضعفاء، ينبغي أن تكون للضعفاء جدًّا، وللمتروكين،

والكذابين ونحوهم دون من يكتب حديثه ولا يحتج به، قال عبد الرحمن بن أبي حاتم رحمهما الله: سألت أبي وأبا زرعة عن مغيرة بن زياد فقالا: شيخ، قلت يحتج بحديثه؟ قالا: لا وقال ابى: هو صالح صدوق ليس بذلك بذاك القوى بابه مجالد، وأدخله البخاري في كتاب الضعفاء. فسمعت ابى يقول يحول اسمه من كتاب الضعفاء(١).

★★★★★★★★★★

المطلب الثاني
عبد الله بن أبي لبيد

أولا: كلام البخاري عن الراوي:

ذكره البخاري في الضعفاء فقال: عبد الله بن أبي لَبِيد المدني: عن أبي سلمة. قال حدثنا الحميدي، عن ابن عُيينة، قال: كان عبد الله من عُبَّاد أهل المدينة، وكان يرى القدر، مَولى الأخنس، نسبه محمد بن عَمرو، قال الدَّراوردي: لم يَشهد صفوان بن سليم جنازته، وهو يحتمل(٢).

ثانيًا: ترجمة الراوي:

هو عَبْدُ اللهِ بْنُ أَبِي لَبِيدٍ أَبُو الْمُغِيرَةِ الْمَدَنِيُّ(٣) مَوْلَى الأَخْنَسِ بْن شُرَيْقٍ: سَمِعَ: أَبَا سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَيَحْيَى بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَاطِبٍ، وَغَيْرَهُمَا. وَعَنْهُ: مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ عَلْقَمَةَ، وَالسُّفْيَانَانِ، وخلق. وقال ابن سعد: كانَ يَقُولُ بِالْقَدَرِ، وَكَانَ مِنَ الْعُبَّادِ الْمُنْقَطِعِينَ، رَوَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، وَأَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَمَاتَ فِي أَوَّلِ خِلَافَةِ أَبِي جَعْفَرٍ،

---

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨/ ٢٢٢).

(٢) الضعفاء الصغير للبخاري ت أبي العينين (ص: ٧٩) رقم (١٩٣) وأيضًا: (ص: ٦٦) رقم (١٨٩).

(٣) المَدَنِي: بفتحتين، نسبة إلى المدينة النبوية. لب اللباب ص ٢٣٩، المؤلف: جلال الدين السيوطي، الناشر: دار صادر - بيروت، الأطلس ٣٣٦.

وَكَانَ عَبْدُ اللهِ بْنُ أَبِي لَبِيدٍ قَلِيلَ الْحَدِيثِ.

أقوال علماء الجرح والتعديل في الراوي:

أولاً: كلام المعدلين: - وثقه ابن معين، والعجلي، وابن حجر، وزاد: رمي بالقدر مَاتَ سَنَةَ بِضْعٍ وَثَلاثِينَ وَمِائَةٍ، ووثقه الذهبي، وقال: ثَبت لكنه كَانَ يرى الْقدر، وقال أيضًا: كَانَ مِنْ عُبَّادِ أَهْلِ زَمَانِهِ. وَثَّقَهُ ابْنُ مَعِينٍ، وَقَدْ قِيلَ عَنْهُ الْقَوْلُ بِالْقَدَرِ وَلَمْ يَصِحَّ. وقال أيضًا: مدني ثقة، كان يرى القدر. ولما ذكره ابن خلفون في كتاب " الثقات " قال: كان من عباد أهل المدينة المنقطعين ويتكلم في مذهبه، وهو ثقة قاله: أبو زرعة وغيره، وقَالَ عَبْدُ الْعَزِيزِ الداروردي: كَانَ وَاللهِ مُجْتَهِدًا فِي الْعِبَادَةِ، وَلَكِنَّهُ كَانَ يُتَّهَمُ بِالْقَدَرِ. وقَالَ سُفْيَان بن عيينة: كَانَ عبد الله بن أبي لبيد من عباد أهل الْمَدِينَة يرى الْقدر .

وقال أحمد بن حنبل: عبد الله بن أبي لبيد مديني وَكَانَ قدم الْكُوفَة مَا أعلم بحَديثه بَأْسا، حدث عَنهُ بن إِسْحَاق وَابْن عُيَيْنَة وَالثَّوْري وَكَانَ يرى الْقدر، يَعْنِي بن أبي لبيد. وَلم يصل عَلى جنازته: صَفْوَان بن سليم. وذكره ابن حبان في الثقات وقال: من عباد أهل الْمَدِينَة، مَاتَ بِالْمَدِينَةِ وَلم يشْهد صَفْوَان بْن سَلمَة جنَازَته لأَنَّهُ كَانَ يرْمى بِالْقدرِ. وقال ابن أبي حاتم: وكان من عباد أهل المدينة. سألت أبي عنه: فقال: صدوق في الحديث، وقال ابن عدي: وعبد الله بن أبي لبيد قد روى عنه الثقات، وأما صفوان بن سليم حيث لم يصل عليه إنما لم يصل عليه لأجل ما كان يرمي بالقدر، وأما في باب الروايات فلا بأس به. وقال النسائي: ليس به بأس. وقال الساجي: كان صدوقًا غير أنه اتهم بالقدر.

ثانيًا: كلام المجرحين: ذكره البخاري في الضعفاء وقال: وهو يحتمل. وذكره العقيلي

في ضعفائه، وقال: كَانَ يَرَى الْقَدَرَ، يُخَالَفُ فِي بَعْضِ حَدِيثِهِ[1].

ثالثًا: الترجيح:

الرجل وثقه كل من: ابن معين، والعجلي، وأبي زرعة، وابن حبان، والذهبي في كل مصنفاته التي ترجم له فيها، وابن حجر. وتوسط في أمره: أحمد، والنسائي، وأبو حاتم، وابن عدي، والساجي. ولم ينكر عليه إلَّا بدعة القدر وقد ردَّها الذهبي، وهو يخالف في بعض حديثه كما قال الحافظ العقيلي رحمه الله تعالى.

✍ وعليه فالرجل من العباد الزهاد، ولو قيل عنه: صدوق يخالف في بعض أحاديثه؛

---

(١) يُنظر ترجمته في: الطبقات الكبرى - متمم التابعين - (ص: ٣٣١) رقم (٢٣٧) وتاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: ١٤٢) رقم (٤٨٢) والعلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (١/ ٤٠٣) رقم (٨٣٠) والتاريخ الأوسط (١/ ٣٢٦) رقم (١٥٦٨) وأيضًا: التاريخ الأوسط (٢/ ١٩) رقم (١٦٣٢) والتاريخ الكبير للبخاري (٥/ ١٨٢) رقم (٥٧٠) والضعفاء الصغير للبخاري (ص: ٧٩) رقم (١٩٣) وأيضًا: (ص: ٦٦) رقم (١٨٩) والثقات للعجلي (ص: ٢٧٤) رقم (٨٧٢) وقبول الأخبار ومعرفة الرجال (٢/ ٣٨٤) رقم (١٠٤٨) والضعفاء الكبير للعقيلي (٢/ ٢٩٢) رقم (٨٦٦) والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥/ ١٤٨) رقم (٦٨٤) والثقات لابن حبان (٥/ ٤٦) رقم (٣٧٨٢) ومشاهير علماء الأمصار (ص: ٢١٩) رقم (١٠٨٥) والكامل في ضعفاء الرجال (٥/ ٣٩٧) رقم (١٠٦٩) ورجال صحيح البخاري (٢/ ٨٦١) رقم (١٤٥٤) ورجال صحيح مسلم (١/ ٣٨٤) رقم (٨٥٠) والتعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح (٢/ ٨٥٦) رقم (٨٧٣) وتهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٥/ ٤٨٣) رقم (٣٥١٠) والكاشف (١/ ٥٩٠) رقم (٢٩٣٢) والمغني في الضعفاء (١/ ٣٥٢) رقم (٣٣١٦) وتاريخ الإسلام (٣/ ٦٨١) رقم (١٤٦) وديوان الضعفاء (ص: ٢٢٥) رقم (٢٢٧٣) ومن تكلم فيه وهو موثق (ص: ١١٣) رقم (١٩٢) وميزان الاعتدال (٢/ ٤٧٥) رقم (٤٥٢٩) وإكمال تهذيب الكمال (٨/ ١٤١) رقم (٣١٤٨) وتهذيب التهذيب (٥/ ٣٧٢) رقم (٦٤٥) وتقريب التهذيب (ص: ٣١٩) رقم (٣٥٦٠).

لكان أولى، لاسيما وهو من رجال الإمام مسلم، وله في صحيحه حديثان، هما:

١ - قال الإمام مسلم رحمه الله تعالى[١]: وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي لَبِيدٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا تَغْلِبَنَّكُمُ الْأَعْرَابُ عَلَى اسْمِ صَلَاتِكُمُ الْعِشَاءِ، فَإِنَّهَا فِي كِتَابِ اللهِ الْعِشَاءُ، وَإِنَّهَا تُعْتِمُ بِحِلَابِ الْإِبِلِ».

وقال أيضًا[٢]: وحَدَّثَنَا عَمْرٌو النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي لَبِيدٍ، سَمِعَ أَبَا سَلَمَةَ، قَالَ: أَتَيْتُ عَائِشَةَ، فَقُلْتُ: أَيْ أُمَّهْ أَخْبِرِينِي عَنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَتْ: «كَانَتْ صَلَاتُهُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ وَغَيْرِهِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً بِاللَّيْلِ، مِنْهَا رَكْعَتَا الْفَجْرِ». وقد يكون الإمام مسلم وثقه توثيقًا نسبيًّا بروايته عن هؤلاء الشيوخ.

ولعل الإمام البخاري أورده في ضعفائه بسبب بدعة القدر التي رُمي بها، أو لهذه الأحاديث التي ذكر العقيلي أنه يخالف في بعضها، لاسيما وهو قليل الحديث، وأيًّا ما كان الأمر فقد قال: يحتمل، أي يكتب عنه، ويصلح حديثه للاعتبار، وهذا ما ظهر لي في معناها عنده.

★★★★★★★★★★

(١) كتاب المساجد ومواضع الصلاة، بَابُ وَقْتِ الْعِشَاءِ وَتَأْخِيرِهَا (١/ ٤٤٥) حديث رقم ٦٤٤.

(٢) كتاب صلاة المسافرين وقصرها، بَابُ صَلَاةِ اللَّيْلِ، وَعَدَدِ رَكَعَاتِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي اللَّيْلِ، وَأَنَّ الْوِتْرَ رَكْعَةٌ، وَأَنَّ الرَّكْعَةَ صَلَاةٌ صَحِيحَةٌ، (١/ ٥١٠) رقم الحديث ٧٣٨.

المطلب الثالث
عبد الملك بن أعين

أولا: كلام البخاري عن الراوي:

ذكره البخاري في الضعفاء فقال: عبد الملك بن أعين: وكان شيعيًّا[1]، روى عنه: ابن عيينة وإسماعيل بن سميع، يحتمل في الحديث[2].

ثانيًا: ترجمة الراوي:

هو عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَعْيَنَ، أَخُو حُمْرَانَ بْنِ أَعْيَنَ الشَّيْبَانِيِّ[3] مَوْلاهُمُ، الْكُوفِيُّ: رَوَى عَنْ: أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّلَمِيِّ، وَأَبِي وَائِلٍ. وَعَنْهُ: مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، وَالسُّفْيَانَانِ.

أقوال علماء الجرح والتعديل في الراوي:

قَالَ أحمد بن حنبل: كَانَ يتشيع، وَقد روى عَنهُ سُفْيَان، وَأَخُوهُ حمْرَان بن أعين كَانَ يتشيع. وقال أيضًا: حَدثنِي مُحَمَّد بن عباد، قَالَ: حَدثنَا سُفْيَان، قَالَ: حَدثنَا عبد الْملك بن أعين، وَكَانَ رَافِضِيًّا. ونقل الجوزجاني عن سفيان قال: رافضي كان عندنا. ونقل الفسوي عن سفيان قوله: وكان شيعيا، وكان عندنا رافضيًّا صاحب رأي.

أولاً: كلام المعدلين: - قال العجلي: كوفي تابعي ثقة، وقال يحيى: كُوفِي لَيْسَ بِهِ بَأْس، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: وكان يتشيع. وقال الذهبي: شيعي صدوق، وقال

---

(١) التشيع: محبة على وتقديمه على الصحابة، فمن قدمه على أبي بكر وعمر فهو غال في تشيعه، ويطلق عليه رافضي، وإلا فشيعي، فإن انضاف إلى ذلك السب أو التصريح بالبغض: فغال في الرفض، وإن اعتقد الرجعة إلى الدنيا: فأشد في الغلو. مقدمة فتح الباري صـ ٤٥٩.

(٢) الضعفاء الصغير للبخاري (ص: ٨٧) رقم (٢٢٤) وأيضًا: (ص: ٧٣) رقم (٢١٧).

(٣) الشَّيْبَانِيّ: بفتح الشين وسكون الياء المعجمة باثنتين من تحتها وفتح الباء الموحدة وبعد الألف نون، هذه النسبة إلي شيبان بن ذهل بن ثعلبة. اللباب ٢/ ٣٤.

أيضًا: وَهُوَ صَادِقٌ فِي الْحَدِيثِ لَكِنَّهُ مِنْ غُلاةِ الرَّافِضَةِ. وقال في الديوان: ثقة. ثم ترجم له في "من تكلم فيه وهو موثق" وقال: صدوق. وقال أحمد بن صالح: ثقة. ومرة أخرى: لا بأس به. وقال ابن حجر: صدوق شيعي له في الصحيحين حديث واحد متابعة[1] من السادسة.

ثانيًا: كلام المجرحين:

قال البخاري: وكان شيعيًّا. وذكره في الضعفاء وقال: يحتمل في الحديث. وقال أبو حاتم: من عتق الشيعة محله الصدق صالح الحديث يكتب حديثه، وقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: مَا سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ مَهْدِيٍّ، يُحَدِّثُ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَعْيَنَ، وَكَانَ قَدْ حَدَّثَ عَنْهُ، ثُمَّ تَرَكَهُ. وفي رواية أخرى: قَالَ يَحْيَى: حُمْرَانُ بْنُ أَعْيَنَ وَعَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَعْيَنَ لَيْسَا بِشَيْءٍ، وذكره ابن الجوزي في ضعفائه وقال: قَالَ يحيى لَيْسَ بِشَيْء، وَقَالَ الرَّازِيّ: صَالح الحَدِيث[2].

---

(١) قال الإمام البخاري رحمه الله تعالى: حَدَّثَنَا الحُمَيْدِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ المَلِكِ بْنُ أَعْيَنَ، وَجَامِعُ بْنُ أَبِي رَاشِدٍ... الحديث. كتاب التوحيد، بَابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٣]، (٩/ ١٣٢) رقم الحديث ٧٤٤٥.

(٢) ينظر ترجمته في: العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (١/ ٥٥١) رقم (١٣١٢) وأيضًا: (٢/ ٤٥٢) رقم (٣٠١٢) وأيضًا: (٣/ ٦) رقم (٣٨٩٠) والتاريخ الكبير للبخاري (٥/ ٤٠٥) رقم (١٣٠٨) والضعفاء الصغير للبخاري (ص: ٨٧) رقم (٢٢٤) وأيضًا: (ص: ٧٣) رقم (٢١٧) وأحوال الرجال (ص: ١٠٣) والثقات للعجلي ط الدار (٢/ ١٠٢) رقم (١١٣٢) المعرفة والتاريخ (٣/ ٣٧٠) والضعفاء الكبير للعقيلي (٣/ ٣٣) رقم (٩٨٨) والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥/ ٣٤٣) رقم (١٦١٩) والثقات لابن حبان (٧/ ٩٤) رقم (٩١٥٨) وتاريخ أسماء الثقات (ص: ١٥٨) رقم (٩٠٢) وتاريخ أسماء الضعفاء والكذابين (ص: ١٣٣) رقم (٤١٧) ورجال صحيح= = البخاري (٢/ ٨٦٢) رقم (١٤٥٦) ورجال صحيح مسلم (١/ ٤٣٢) رقم (٩٧٠) والتعديل والتجريح للباجي (٢/ ٩٠٢) رقم (٩٦٠) والضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (٢/ ١٤٨) رقم (٢١٥٦) وتهذيب =

ثالثاً: الترجيح:

وثق الرجل كل من: العجلي، وابن حبان، والذهبي في إحدى رواياته، وأحمد بن صالح في إحدى روايتيه، وتوسط في حاله يحيى بن معين في إحدى روايتيه وقال: لا بأس به (والتي تفيد التوثيق أحيانًا)، والذهبي أيضًا: في إحدى رواياته، وأحمد بن صالح كذلك في إحدى روايتيه، وكذلك حسَّن من حاله ابن حجر، وقال البخاري: يحتمل، وعاب عليه ابن عيينة وغيره تشيعه، وقال أبو حاتم: محله الصدق صالح الحديث يكتب حديثه، وقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: مَا سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ مَهْدِيٍّ، يُحَدِّثُ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَعْيَنَ، وَحَدَّثَ عَنْهُ عبد الرحمن بن مهدي، ثُمَّ تَرَكَهُ. وفي رواية أخرى عن يحيى بن معين: قَالَ فيه: ليس بِشَيْءٍ، وَقَالَ الرَّازِيّ: صَالح الحَدِيث.

وعليه؛ فالراوي ضعيف ضعفًا خفيفًا يكتب حديثه ولا يحتج به - وهذا ما أرجحه -، فهو من الرافضة بل من غلاتهم كما قال الإمام الذهبي، وعليه يُحمل قول الإمام البخاري؛ لأنه نص على تشيعه، أو لكلام الأئمة فيه، مما يدل على أنّ يحتمل تعني يحتمل الرواية والكتابة عنه دون الاحتجاج به، وللمحدثين أن يعتبروا برواياته[1].

=

الكمال في أسماء الرجال (١٨/ ٢٨٢) رقم (٣٥١٤) والكاشف (١/ ٦٦٣) رقم (٣٤٣٩) والمغني في الضعفاء (٢/ ٤٠٤) رقم (٣٧٩٩) وتاريخ الإسلام (٣/ ٤٥٦) رقم (٢١٣) وديوان الضعفاء (ص: ٢٥٦) رقم (٢٦٠٣) ومن تكلم فيه وهو موثق (ص: ١٢٥) رقم (٢٢١) وميزان الاعتدال (٢/ ٦٥١) رقم (٥١٩٠) وإكمال تهذيب الكمال (٨/ ٣٠٢) رقم (٣٣٢٦) وتهذيب التهذيب (٦/ ٣٨٥) رقم (٧٢٩) وتقريب التهذيب (ص: ٣٦٢) رقم (٤١٦٤).

(١) الاعتبار معنًى واسع يعني الجمع والنظر والبحث والمقارنة والمقايسة للراوي ومرويّه؛ لنستفيد منه، ونميز رتبته، وما أصاب وأخطأ فيه من الأحاديث، وذلك بمقارنة مروياته بمرويات الثقات، وهو يعني أيضًا الاستفادة من الراوي أيًّا كانت مرتبته، والاستفادة من رواياته فيما يتعلق منها بأدوات التحديث، =

وللمحدثين الذين يرون أنه صدوق أو غير ذلك من مراتب القبول، قبول رواياته إذا روى ما لا يوافق بدعته، فأما إذا روى ما وافق فيها بدعته، أو كانت مخالفة لروايات الثقات، أو تفرد فيها بما لا يحتمل التفرد؛ فلا تقبل حينئذ، وإن كان تضعيفه هو ما يظهر لي، والله أعلم.

★★★★★★★

=

ومعرفة الشيوخ، والتلاميذ، والمواليد، والوفيات، ومراتب بعض الرواة التي تُذكر في سياق الأسانيد... وغير ذلك.

المطلب الرابع
عبد الوهَّاب بن عَطَاء

أولا: كلام البخاري عن الراوي:

ذكره البخاري في الضعفاء فقال: عبد الوهاب بن عطاء العجلي، أبو نصر الخفاف[1]: ليس بالقوي عندهم، سمع ابن أبي عروبة، وهو يحتمل[2].

ثانيًا: ترجمة الراوي:

أقوال علماء الجرح والتعديل في الراوي:

أولاً: كلام المعدلين:-

هو عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَطَاءٍ أَبُو نَصْرٍ الْخَفَّافُ: قال يحيى بن معين: ليس به بأس، ومرة أخرى: ثقة. وسئل أبو زرعة عن عبد الوهاب الخفاف فقال: روى عن ثور بن يزيد حديثين ليسا من حديث ثور، وذكر ليحيى بن معين هذين الحديثين فقال: لم يذكر فيهما الخبر. وفي رواية: وعبد الوهاب لم يقل فيه: حَدَّثَنَا ثور، ولعله دلس فيه وهو ثقة. وقال الدارقطني، والسمعاني، والحسن بن سفيان: ثقة. وقال ابن نمير: ليس به بأس، قد حدث عنه أصحابنا. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال ابن عدي: وهو لا بأس به. وقال الخليلي: سَمِعَ مِنْهُ أَحْمَدُ، وَيَحْيَى، سَمِعَ شُعْبَةَ، وَمَالِكًا، قَالَ يَحْيَى: لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ وَلَمْ يتفقوا عَلَى الِاحْتِجَاجِ بِهِ. وقال أحمد: من أعلم الناس بحديث سعيد بن أبي عروبة. وقال أيضًا: كان يحيى بن سعيد حسن الرأي في عبد الوهاب الخفاف، وكان يعرفه معرفة قديمة. وقال يحيى بن أبي طالب: وبلغنا

---

(١) الخفاف: بفتح الخاء المعجمة وتشديد الفاء الأولى، هذه الحرفة لعمل الخفاف التي تلبس. الأنساب للسمعاني (٥/ ١٧٠) رقم (١٤٣٣).

(٢) الضعفاء الصغير للبخاري ت أبي العينين (ص: ٩٢) رقم (٢٤١) وأيضًا: (ص: ٧٧) رقم (٢٣٣).

أن عبد الوهاب كان مستملي سعيد، وكان عبد الوهاب أكثر الناس بكاء وما كان يقوم من مجلسه حتى يبكي. وقال ابن عبد الهادي: أحد علماء البصرة. وقال الذهبي: بصري صاحب حديث وإتقان. وقال أيضًا: حسن الحديث، ضعفه أحمد. وقال أيضًا: الإمام، الصدوق، العابد، المحدث، وقال أيضًا: حديثه في درجة الحسن. وقال أيضًا: صدوق وثق ضعفه أحمد ومشاه الدارقطني. ومرة أخرى: صدوق. ونقل ابن حجر عن النسائي في التهذيب قوله: ليس به بأس.

ثانيًا: كلام المجرحين:

قال البخاري في الضعفاء الصغير: لَيْسَ بِالْقَوِيّ عِنْدهم سمع من بن أبي عرُوبَة وَهُوَ مُحْتَمل. وقال النسائي: لَيْسَ بِالْقَوِيّ. وقال البلخي: يكتب حديثه ولا يحتج به. وقال أحمد بن حنبل: ضَعِيفُ الْحَدِيثِ مُضْطَرِبٌ. وقال أحمد في رواية: أما أنا فأروي عنه. وقال أبو زرعة: سمعت يحيى بن معين وسئل عن عبد الوهاب فقال: قدم عبد الوهاب البصرة، فقال يحيى بن سعيد: قوموا بنا إلى عبد الوهاب فإنه كان معنا عند سعيد بن أبي عروبة. وقال أبو حاتم: يكتب حديثه محله الصدق، وليس عندهم بقوى الحديث. وذكره ابن الجوزي في ضعفائه على عادته بذكر الجرح دون التعديل. وقال زكريا بن يحيى الساجي: صدوق ليس بالقوي عندهم، خرج إلى بغداد من البصرة فكتبوا عنه، فكتب إلى أخيه، إني قد حدثت ببغداد فصدقوني وأنا أحمد الله على ذلك. وقال ابن حجر: صدوق ربما أخطأ أنكروا عليه حديثًا. توفي في آخر سنة أربع ومائتين[1].

---

(١) ينظر ترجمته في: تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: ١٥٠) رقم (٥١٩) وأيضًا: تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٤/ ٨٣) رقم (٣٢٤٨) والتاريخ الأوسط (٢/ ٣٠٢) رقم (٢٦٨٨) والضعفاء الصغير للبخاري (ص: ٩٢) رقم (٢٤١) وأيضًا: (ص: ٧٧) رقم (٢٣٣) والضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: ٦٨) رقم (٣٧٤) والضعفاء الكبير للعقيلي (٣/ ٧٧) رقم (١٠٤٣) والجرح والتعديل لابن أبي =

ثالثاً: الترجيح:

الرجل مختلف فيه، ولا يخلو من مقال، وهو من أعلم الناس بحديث سعيد بن أبي عروبة. ويكون حاله بين صدوق له أخطاء، وبين ضعيف يكتب حديثه وهما متقاربان، وهو عندي ممن يحتمل الرواية والكتابة عنه والاعتبار به لضعفه، وكأن هذا ما رجحه الإمام البخاري حين ذكر أنه ليس بالقوي عندهم.

=

حاتم (٦/ ٧٢)رقم (٣٧٢) والثقات لابن حبان (٧/ ١٣٣) رقم (٩٣٣٢) والكامل في ضعفاء الرجال (٦/ ٥١٧) رقم (١٤٣٦) ورجال صحيح مسلم (٢/ ٦) رقم (١٠٠٨) والإرشاد للخليلي (٢/ ٥٩٠) وتاريخ بغداد (١٢/ ٢٧٦) رقم (٥٦٤١) والأنساب للسمعاني (٥/ ١٧٣) رقم (١٤٣٣) والضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (٢/ ١٥٨) رقم (٢٢١١) وتهذيب الكمال (١٨/ ٥٠٩) رقم (٣٦٠٥) وطبقات علماء الحديث (١/ ٤٨٨) رقم (٣٠٢) والعبر (١/ ٢٧١) والكاشف (١/ ٦٧٥) رقم (٣٥٢٠) والمغني في الضعفاء (٢/ ٤١٣) رقم (٣٨٩٥) وتاريخ الإسلام (٥/ ١١٧) رقم (٢٥٥) وديوان الضعفاء (ص: ٢٦٣) رقم (٢٦٧٧) وسير أعلام النبلاء (٩/ ٤٥١-٤٥٤) رقم (١٧١) ومن تكلم فيه وهو موثق (ص: ١٢٨) رقم (٢٢٨) وميزان الاعتدال (٢/ ٦٨١) رقم (٥٣٢٢) وإكمال تهذيب الكمال (٨/ ٣٧٧)رقم (٣٤٠٩) وتهذيب التهذيب (٦/ ٤٥٠) رقم (٨٣٨) وتقريب التهذيب (ص: ٣٦٨) رقم (٤٢٦٢).

المطلب الخامس
منكدر بن محمد بن المنكدر

أولاً: كلام البخاري عن الراوي:

ذكره البخاري في الضعفاء فقال: منكدر بن محمد بن المنكدر التيمي، القرشي، المديني، عن أبيه، قال ابن عيينة: لم يكن بالحافظ، وهو يحتمل [1].

ثانيًا: ترجمة الراوي:

هو مُنْكَدِرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ التَّيْمِيُّ: روى عن أبيه، والزهري، وغيرهما. روى عنه: عبد الله بن مسلمة القعنبي، وعبد الله بن وهب، وعدة.

أولاً: كلام المعدلين: -

قال أحمد بن حنبل: هو ثقة.

ثانيًا: كلام المجرحين: -

ترجمه ابن سعد فلم يقل فيه شيئًا. وقال يحيى بن معين: لَيْسَ بِشَيْء. ومرة ثانية: لَيْسَ بِذَاكَ الْقوي حَدِيثه. ومرة ثالثة: ليس به بأس. وقَالَ ابن المديني: هُوَ عندنَا صَالح وَلَيْسَ بِالْقَوِيّ. وقال ابن عيينة: لم يكن بالحافظ، -وذلك بعد أن اختبر سفيان حفظه في سؤال طرحه عليه-. وقال البخاري: وهو يحتمل. وقال الجوزجاني: ضعيف الحديث. وقال النسائي: لَيْسَ بِالْقَوِيّ. ومرة أخرى: ضعيف.

---

(١) الضعفاء الصغير للبخاري ت أبي العينين (ص: ١٣١) رقم (٣٨٧) . وقد نبه المحقق على خطأ في نسخة زايد فقال: وقد سقط اسم المنكدر من نسخة الأستاذ/ محمود إبراهيم زايد، وأدخلت ترجمته في ترجمة محل بن محرز، وتبعه الأستاذ عبد العزيز السيروان، والله المستعان. قلت: والوهم في نسخة زايد كما أشار، فقد وهم فأسقط اسم المنكدر بالفعل وأدخل ترجمته في ترجمة محل بن محرز. ينظر: الضعفاء الصغير للبخاري ت زايد (ص: ١١٣) رقم (٣٧٠).

وقال أبو حاتم: كان رجلا صالحًا لا يقيم الحديث، كان كثير الخطأ، لم يكن بالحافظ لحديث أبيه. وقال أبو زرعة: ليس بقوى. وقال أبو عبيد الآجري: سألت أبا داود عن منكدر بن محمد أهو ثقة؟ قال: لا. وذكره ابن حبان في المجروحين، فقال: وَكَانَ من خِيَار عباد الله مِمَّن اشْتغل بالتقشف وقطعته الْعِبَادَة عَن مراعاة الْحِفْظ والتعاهد فِي الإتقان، فَكَانَ يَأْتِي بالشَّيْء الَّذِي لَا أصل لَهُ عَن أَبِيه توهما، فَلَمَّا ظهر ذَلِك فِي رِوَايَته بَطل الِاحْتِجَاج بأخباره. وقال ابن عدي: وله نسخة حدثناه بن قديد عن عبيد الله بن عبد الله بن المنكدر بن محمد، عن أبيه، عن جده عن الصحابة وعن غيرهم وعامتها غير محفوظة. وقال أبو الفتح الأزدي: لا يكتب حديثه. وقال الخليلي: لَيْسَ فِي الْحَدِيثِ بِذَلِكَ الْقَوِيِّ، لَمْ يَرْضَوْا حِفْظَهُ، وقال ابن طاهر القيسراني: ومنكدر لَا شَيْء فِي الحَدِيث. وذكره الذهبي في الضعفاء من ميزان الاعتدال وقال: اختلف اجتهاد يحيى وأحمد في تضعيفه وتقويته. وقال ابن حجر: لين الحديث. مَات الْمُنْكَدر بن مُحَمَّد سنة ثَمَانِينَ وَمِائَة[1].

(١) ينظر ترجمته في: الطبقات الكبرى - متمم التابعين - مخرجا (ص: ٤٦٠) رقم (٣٩١) وتاريخ ابن معين - رواية الدوري (٣/ ١٥٨) رقم (٦٨٠) ومن كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال (ص: ٧١) رقم (١٩٨) وسؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص: ١٣٧) رقم (١٧٨) والتاريخ الكبير للبخاري (٨/ ٣٥) رقم (٢٠٦٤) والضعفاء الصغير له (ص: ١٣١) رقم (٣٨٧) وأحوال الرجال (ص: ٢٤٢) رقم (٢٤٣) والثقات للعجلي ط الدار (٢/ ٣٠٠) رقم (١٧٩٩) والضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: ٩٩) رقم (٥٧٩) والضعفاء الكبير للعقيلي (٤/ ٢٥٤) رقم (١٨٥٠) والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨/ ٤٠٦) رقم (١٨٦٥) والمجروحين لابن حبان (٣/ ٢٣) رقم (١٠٦٢) والكامل في ضعفاء الرجال (٨/ ٢١٣) رقم (١٩٣٥) والإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي (١/ ٣١٠) وذخيرة الحفاظ (٤/ ١٨٥٧) وتهذيب الكمال (٢٨/ ٥٦٢) رقم (٦٢٠٨) وميزان الاعتدال (٤/ ١٩٠) رقم (٨٨٠٣) وتقريب التهذيب (ص: ٥٤٧) رقم (٦٩١٦).

ثالثًا: الترجيح:

يكاد أن يتفق المحدثون على تضعيفه لولا توثيق الإمام أحمد رحمه الله تعالى، والذي أرجحه أنه ضعيف، يعتبر به في المتابعات والشواهد، ويكتب حديثه للاعتبار، ولا يحتج به، وكأن الإمام البخاري يميل إلى هذا، ولذلك ذكر قول ابن عيينة في الراوي: لم يكن بالحافظ، وكأنه يرتضيه ويختاره.

★★★★★★★★★★

المبحث الرابع

تحليل نتائج البحث ،والاعتذار عن الإمام البخاري رحمه الله تعالى !

تحليل نتائج المبحث الأول:

يمثل الإمام البخاري – رحمه الله تعالى – صورة طيبة للمحدثين النقاد الذين جمعوا بين النبوغ العلمي، ودقة النظر الحديثي، والجد والاجتهاد في الرحلة وطلب العلم والتمكن فيه حتى وصل فيه إلى أعلى المراتب، وتعليم الناس والتصنيف، وبين العبادة وحسن الأخلاق والصفات.

وكتابه "الضعفاء الصغير" من الكتب القيمة على صغر حجمه، اشتمل على غالب أنواع الضعفاء على حسب اختلاف مراتبهم، وكان كلامه فيه كلامًا مختصرًا جامعًا، يعبر عن المطلوب بأقل الكلمات، وأسهل الطرق.

تحليل نتائج المبحث الثاني ،والاعتذار عن الإمام البخاري رحمه الله:

من خلال ما تقدَّم يتبين لنا أن الإمام البخاري – رحمه الله – قد ترجم لهؤلاء الرواة في كتابه "الضعفاء الصغير" مع كونهم من الثقات فيما يظهر لي، ومن رجال البخاري ومسلم عدا الصلت بن بهرام وهو ثقة، ومن أجل ذلك فالاعتذار عن وضعهم في ضعفائه: ١ – كونهم من الموصوفين ببدعة الإرجاء(١)، والتي كان بعض الأئمة يتشدد مع أهلها، وهناك من الرواة

---

(١) خلاصة مسألة البدعة تتلخص في "المبتدع إن كفر ببدعته، فلا إشكال في رد روايته. وإذا لم يكفر، فإن استحل الكذب رُدت أيضًا، وإن لم يستحل الكذب، فهل يقبل أو لا؟ أو يفرق بين كونه داعية أو غير داعية؟ في ذلك نزاع قديم وحديث. والذي عليه الأكثرون التفصيل بين الداعية وغيره، وقد حكي عن نص الشافعي، وقد حكى ابن حبان عليه الاتفاق، فقال: لا يجوز الاحتجاج به عند أئمتنا قاطبة، لا أعلم بينهم فيه خلافًا. قال ابن الصلاح: وهذا أعدل الأقوال وأولاها. والقول بالمنع مطلقًا بعيد، مباعد للشائع عن أئمة الحديث، فإن كتبهم طافحة بالرواية عن المبتدعة غير الدعاة، ففي الصحيحين =

مَنْ هم أضعف من هؤلاء بمراحل مع تلبسهم ببعض البدع، ولم يذكرهم الإمام البخاري – رحمه الله – في كتابه، اللهم إلا أن يكون ذكره لهم بسبب البدعة، فيكونون من الضعفاء فيما رووه موافقًا ومدعمًا لبدعهم.

وهذا أولى من أن يقال في الاعتذار عنه: إنه قصد الاختصار، أو أن هذا من باب ضرب الأمثلة، أو كان للذهول، أو للنسيان، أو أن يكون صنفه في بادئ الأمر فجاء على هذا النحو من إيراد هؤلاء الأجلاء، ثم لم يتسنى له مراجعة الكتاب، وهذه الإبرازات والنسخ الأولية التي يصنعها الأئمة لكتبهم في بداية الأمور، ثم يضيفون عليها ويعدلون، أمر معروف، في هذه الطبقة، فعله الإمام مسلم – رحمه الله – في صحيحه(١)، بل وفعله الإمام البخاري – رحمه الله

=

من حديثهم في الشواهد والأصول كثير. والله اعلم. "قلت": وقد قال الشافعي: أقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية من الرافضة، لأنهم يرون الشهادة بالزور لموافقيهم. فلم يفرق الشافعي في هذا النص بين الداعية وغيره، ثم ما الفرق في المعنى بينهما؟ وهذا البخاري قد خرج لعمران بن حطان الخارجي مادح عبد الرحمن بن ملجم قاتل علي، وهذا من أكبر الدعاة إلى البدعة! والله أعلم". الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث (ص: ٩٩ – ١٠٠) . وذكر ابن رجب مذاهب المحدثين في "الرواية عن أهل الأهواء والبدع" ثم قال: الرأي المختار، فيخرج من هذا: أن البدع الغليظة كالتجهم يرد بها الرواية مطلقا، والمتوسطة كالقدر إنما يرد رواية الداعي إليها، والخفية كالإرجاء، هل تقبل معها الرواية مطلقا أو ترد عن الداعية؟ . على روايتين. شرح علل الترمذي (١/ ٣٥٧ – ٣٥٨) .

(١) قال البرذعي رحمه الله: "وأتاه ذات يوم، وأنا شاهد، رجل بكتاب الصحيح من رواية مسلم، فجعل ينظر فيه، فإذا حديث عن أسباط بن نصر فقال لي أبو زرعة: "ما أبعد هذا من الصحيح يدخل في كتابه أسباط ابن نصر، ثم رأى في الكتاب قطن بن نسير، فقال لي: وهذا أطم من الأول قطن بن نسير، وصل أحاديث عن ثابت. جعلها عن أنس"، ثم نظر فقال: "يروى عن أحمد بن عيسى المصري في كتابه الصحيح"، قال لي أبو زرعة: "ما رأيت أهل مصر يشكون في أن أحمد بن عيسى. وأشار أبو زرعة بيده إلى لسانه كأنه يقول: الكذب"، ثم قال لي: "يحدث عن أمثال ويترك عن محمد بن عجلان ونظرائه، =

تعالى- نفسه في بعض كتبه(١). فينبغي أن يُحَوَّل هؤلاء من كتاب الضعفاء، اللهم إن كانت ترجمته لهم للتحذير فيما وافقوا فيه بدعة الإرجاء، فينزلون عنده من درجة الثقة في الأحاديث الموافقة لها إلى التضعيف.

٢- أو ترجم لهم من باب المجاز لا الحقيقة، وإخراجه لهم مجازًا لا يُنكر، بل هو دليل على نبوغه العلمي، لأن هذه الطبقة من الأئمة تستعمل المجاز، فيكون المعنى أنه يوثقهم ولكنه أخرج لهم في الضعفاء مجازًا، وهم عدد قليل في الكتاب.

والمجاز يستعمله المحدثون من هذه الطبقة وغيرها بلا نكير، ويستعملون للمصطلح الواحد لأكثر من معنى، وللمعاني المتعددة مصطلحًا واحدًا، وقد يُدخلون الوضاع في كتاب

=

ويطرق لأهل البدع علينا فيجدوا السبيل بأن يقولوا الحديث إذا احتج عليهم به ليس هذا في كتاب الصحيح"، ورأيته يذم وضع هذا الكتاب ويؤنبه. فلما رجعت إلى نيسابور في المرة الثانية ذكرت لمسلم بن الحجاج إنكار أبي زرعة عليه روايته في هذا الكتاب، عن أسباط بن نصر، وقطن بن نسير، وأحمد بن عيسى. فقال لي مسلم: "إنما قلت صحيح، وإنما أدخلت من حديث أسباط، وقطن، وأحمد، ما قد رواه الثقات، عن شيوخهم إلا أنه ربما وقع إليّ عنهم بارتفاع، ويكون عندي من رواية من هو أوثق منهم بنزول، فأقتصر على أولئك، وأصل الحديث معروف من رواية الثقات". الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي - أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية (٢/ - ٦٧٦) . قلت: وصحيح مسلم – رحمه الله تعالى- معدل كما هو واضح، وليس فيه رواية هؤلاء احتجاجًا.

(١) روى الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٢/ ٧) بإسناده إلى الإمام البخاري قال: لو نشر بعض أستاذي هؤلاء لم يفهموا كيف صنفت كتاب «التاريخ» ولا عرفوه. ثم قَالَ: صنفته ثلاث مرات.

للضعفاء مجازًا، كما فعل البخاري في الضعفاء الصغير[١] والعقيلي[٢] وقد يسمون حديث الوضاع ضعيفًا، ولا يعني هذا أنهم يسوون بين الرواية الضعيفة والموضوعة، أو بين الضعيف والوضاع[٣] . وقد يدخلون الأحاديث المنقطعة والمعلقة والموقوفة في كتب الصحاح من باب المجاز، أو بمعنى آخر أنهم يدخلون المراسيل في الكتب التي تختص بالحديث الموصول (المسند) مجازًا، وقد وقع مثل هذا في كلام المحدثين وأفعالهم. كما أن المحدثين يدخلون في كتب المرسلين[٤] أو المدلسين[٥] من ليس مرسلا ولا مدلسًا؛ من أجل

---

(١) حيث روى في ترجمة عبد الرحمن بن يزيد السلمي قول الْوَلِيد بن مُسلم: لَا تروا عَنهُ فَإِنَّهُ كَذَّاب. الضعفاء الصغير للبخاري ت زايد (ص: ٧١) .

(٢) كما هو واضح من اسم كتابه، وفي ذكره لمجموعة كبيرة من الرواة الكذابين والمتروكين، راجع مثلا: ترجمة أصرم بن حوشب (١/ ٢٨٦)، ومحمد بن عُثيم. ضعفاء العقيلي (٣/ ٥٢٩) .

(٣) وقد يطلقون على الضعيف صدوقًا مجازًا، كما روى العقيلي بإسناده إلى ابن المبارك قال: بَقيَّة بن الوليد صَدُوق اللَّهجَة، كان يَأْخُذ عَمَّن أَقبَل وأَدبَرَ... الضعفاء الكبير للعقيلي (١/ ٤٥٦)، وإلى يحيى بن معين قوله: أَبو أُويس (عبد الله بن عبد الله بن أويس) صَدُوق ولَيس بِحُجَّة. المصدر السابق (٣/ ٢٥٩) . وقد يسمون المنكر حسنًا كما قال الإمام أحمد فيما رواه العقيلي: إن أسامة (ابن زيد الليثي) حسن الحديث، فقال: إن تدبرت حديثه، فستعرف النكرة فيها. المصدر السابق (١/ ١٥٢) .

(٤) كما أدخل العلائي شعبة بن الحجاج في كتابه جامع التحصيل ص ١٩٦ وقال:"أحد الأئمة وهو بريء من التدليس بالكلية وكان يشدد فيه".

(٥) كما أدخل الحافظ ابن حجر الإمام البخاري في طبقات المدلسين، فقال: "محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري الامام، وصفه بذلك أبو عبد الله بن منده في كلام له، فقال فيه: أخرج البخاري قال فلان وقال لنا فلان وهو تدليس، ولم يوافق ابن منده على ذلك، والذي يظهر أنه يقول فيما لم يسمع وفيما سمع، لكن لا يكون على شرطه أو موقوفًا قال لي أو قال لنا، وقد عرفت ذلك بالاستقراء من صنيعه". طبقات المدلسين = تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس =

الدفاع عنه، فإدخاله إذن ليس حقيقة بل مجازًا.

والمجاز نوعان: أولا: المجاز في الأقوال والمصطلحات. ثانيًا: المجاز في الأفعال.

• النوع الأول: المجاز في المصطلحات والأقوال، ومن أمثلته: تسمية الخبر الباطل (كذب) والكذب (باطل) عند أبي حاتم وأبي زرعة الرازيين(١) .

ثانيًا: المجاز في الأفعال: ويشمل إدخال المعلقات، والموقوفات، والمقاطيع، في الكتب المسندة، والصحيحة، كما يفعل الإمام البخاري في صحيحه، وكما فعل الإمام مسلم في صحيحه - أيضًا- حيث أدخل أخبارًا مرسلة من باب المجاز لا من باب الاحتجاج، كما يشمل المجاز أيضًا إدخال الرواة المتكلم فيهم في كتب الصحاح؛ إذا ذُكرت الأصول الصحيحة لأحاديثهم، وهنا يكون إخراج أحاديثهم والكتابة عنهم على سبيل المجاز كما نبه أبو حاتم الرازي عليه. قال ابن أبي حاتم: "سألت أبي عن محمد بن أبان بن صالح، فقال: ليس هو بقوي الحديث، يكتب حديثه على المجاز ولا يحتج به"(٢) .

٢- ولقائل أن يقول: ترجم لهم لبيان أن هذه البدعة لا تنزلهم عن درجة القبول، وإن كانت تحط من قدرهم شيئًا قليلا، فكأنه يدافع عنهم.

٤- وقد يقول قائل: ما مقصود الإمام البخاري –رحمه الله- نفسه بلفظة صدوق في كتبه، هل لها معنى واحدًا عنده، أو أنه يطلقها على الثقة، والصدوق، والضعيف؟ إن نظرة فاحصة

=

(ص: ٢٤) . وكما أدخل مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، وقال: "الامام المشهور، قال ابن منده: أنه كان يقول فيما لم يسمعه من مشائخه قال لنا فلان، وهو تدليس، ورد ذلك شيخنا الحافظ أبو الفضل بن الحسين، وهو كما قال". المصدر السابق (ص: ٢٦) .)

(١) ينظر مثالا على ذلك في «الجرح والتعديل» جزء ١، صفحة ٣٥٠، ٣٤٩.

(٢) المصدر السابق جزء ٧، صفحة ١٩٩.

في كتبه يظهر لنا منها بوضوح أنه يطلقها على الراوي الثقة[١]، وعلى الراوي الصدوق[٢]، وعلى الراوي الضعيف[٣]، وعلى الراوي الذي لا يتعمد الكذب... كما بينت سابقًا أن هذه اللفظة عند الإمام ابن أبي حاتم تُطلق على الثبت الذي يهم أحيانًا وقد قبله الجهابذة النقاد، وعلى الصدوق الورع المغفل الغالب عليه الوهم والخطأ والسهو والغلط. فعلى جميع الأحوال لا اعتراض على الإمام البخاري؛ لأن مقصوده بالصدوق في هذه المواضع معنى الثقة، فلا تعارض بينه وبين غيره من كبار المحدثين.

قال ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى: وينبغي أن يُعلم أن الراوي الصدوق عند بعض

---

(١) كإِسْمَاعِيل بْن أَبَان الذي قال فيه البخاري: صدوق، وقد وثّقه أحمد، وأبو داود، وابن معين، وابن حجر، وغيرهم. وقال النسائي: ليس به بأس. توفى سنة ست عشر ومائتين. ينظر: التاريخ الكبير للبخاري بحواشي المطبوع (١/ ٣٤٧) رقم الترجمة ١٠٩٢، وتاريخ الإسلام (٥/ ٢٧٦). وقال ابن حجر: ثقة تكلم فيه للتشيع. تقريب التهذيب (ص: ١٠٥) رقم الترجمة ٤١٠.

(٢) كسعِيد بْن زكريا المدائني الْقُرَشِيّ أَبُو عُمَر، صدوق، كناه أَحْمَد بْن سُلَيْمَان. التاريخ الكبير للبخاري بحواشي المطبوع (٣/ ٤٧٤) رقم الترجمة ١٥٨٤، وقال الحافظ ابن حجر: صدوق لم يكن = = بالحافظ. تقريب التهذيب (ص: ٢٣٥) رقم الترجمة ٢٣٠٨، وهناك اختلاف كبير بين المحدثين في ترجمته.

(٣) كعاصم بن عبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطاب الذي قال فيه: صدوق، كما في ترتيب علل الترمذي الكبير (ص: ٣٩١)، ومنكر الحديث، كما في الضعفاء الصغير للبخاري ت زايد (ص: ٩٠) رقم الترجمة ٣٨١. والأئمة على تضعيفه بعد مراجعتي لترجمته، قال الحافظ الذهبي بعد أن ذكر أن مالكًا روى عنه: "ضعفه مالك. وقال يحيى: ضعيف، لا يحتج به. وقال ابن حبان: كثير الوهم، فاحش الخطأ، فترك. وقال أحمد: قال ابن عيينة: كان الأشياخ يتقون حديث عاصم بن عبيد الله. وقال النسائي: ضعيف. ميزان الاعتدال (٢/ ٣٥٣- ٣٥٤). وينظر: التاريخ لابن معين ٢/ ٢٨٣ رقم ٨٢٢، التاريخ الكبير ٦/ ٤٨٤، تاريخ أبي زرعة ١/ ٥١٠. تهذيب التهذيب ٥/ ٤٦.

المحدثين نوعان، فالنوع الأول ثقة يهم أحيانًا، والثاني بمعنى الضعيف ضعفًا خفيفًا، كما ذكر ابن أبي حاتم في مقدمة كتاب الجرح والتعديل، قال رحمه الله: [طبقات الرواة] ... ومنهم الصدوق في روايته الورع في دينه الثبت الذي يهم أحيانا وقد قبله الجهابذة النقاد - فهذا يحتج بحديثه أيضا. ومنهم الصدوق الورع المغفل الغالب عليه الوهم والخطأ والسهو والغلط، فهذا يكتب من حديثه الترغيب والترهيب والزهد والآداب. ولا يحتج بحديثه في الحلال والحرام[1] . **قلت**: ومن أمثلة الصدوق الذي هو بمعنى الثقة عنده، قول ابن أبي حاتم في الإمام مسلم بن الحجاج: كتبت عنه بالري، وكان ثقة من الحفاظ له معرفة بالحديث سئل أبي عنه فقال: صدوق[2] .

٥ - وقد يقال: إن الإمام البخاري – رحمه الله تعالى - انتقى من أحاديثهم ما وضعه في الصحيح، أو كان هذا من باب التوثيق النسبي، كأن يكونوا ثقات في شيوخ معينين، ولذلك روى لمن روى لهم في صحيحه، وهذا على القول بأنه قصد بالصدوق هنا ضعيف يكتب حديثه على طريقة أبي حاتم رحمهما الله تعالى، والقول الأول أقوى من وجهة نظري، والله أعلم.

☜ تحليل نتائج المبحث الثالث:

كل من وصفهم الإمام البخاري بلفظ: "يحتمل" وأوردهم في ضعفائه، مختلف فيهم ما بين ثقة، وصدوق، وضعيف، وأنا ممن يميل إلى القول بتضعيفهم، وأنهم ممن يكتب حديثهم للاعتبار والاستفادة، ولا يحتج بهم، وهذا ما ظهر لي في معنى قول الإمام البخاري: "يحتمل". وهؤلاء الرواة خمس، وهم:

---

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١/ ٦-٧).

(٢) المصدر السابق (٨/ ١٨٢ - ١٨٣).

- سعيد بن بشير مولى بني نصر.
- عبد الله بن أبي لبيد.
- عبد الملك بن أَعْيَن.
- عبد الوهاب بن عطاء.
- المنكدر بن محمد بن المنكدر.

★★★★★★★★★★

الخاتمة

الحمد لله في البدء والختام، والصلاة والسلام على خير الأنام، وبعد: فمن خلال الدراسة في بحث ﴿القول النضير في بيان من ترجم لهم الإمام البخاري، وعقّب عليهم بلفظ "صدوق، أو "يحتمل" في ضعفائه الصغير. جمع ودراسة﴾ تبين أن الإمام البخاري قد ترجم في ضعفائه لبعض الرجال، وعقب عليهم بقوله: "صدوق"، وبعضهم بلفظة "يحتمل"، وقد جمعتهم، وهم تسعة رجال، أربعة منهم وصفهم بالصدوق، وخمسة وصفهم بالمحتمل، وبعد الدراسة يمكن استخلاص أهم النتائج التي توصلت إليها، وهي:

١ - كل من وصفهم الإمام البخاري بلفظ "صدوق" وأوردهم في ضعفائه هم ثقات عُبَّاد، ولم يُعب عليهم إلَّا بدعة الإرجاء، وفيهم من تاب منها، وهم أربع رواة:

- أيوب بن عائذ الطائي.
- ذر بن عبد الله الهمداني.
- الصلت بن بهرام.
- طلق بن حبيب.

ويبقى النظر في سر ترجمة الإمام البخاري لهم في كتابه "الضعفاء الصغير"، هل ذلك لبدعتهم (الإرجاء)، وأنه لا يقبل منهم الأحاديث التي يروونها موافقة لها مع كونهم ثقات؟ وهذا ما ترجح لدي. أو أنه يترجم لهم من باب المجاز، أو لكونه يوثقهم وأراد الدفاع عنهم بسبب ما رموا به من بدعة الإرجاء، فقال: صدوق - والتي يطلقها بعض المحدثين بمعنى الثقة - وكأنه يقول: إن هذه البدعة لا ينبغي أن تدفع المحدثين إلى ترك الكتابة والرواية عنهم، بل هم من المقبولين في الرواية، وقد اطلعت على بدعتهم، وأنها لا تنحط بهم إلى التضعيف. أو لكونه يوثق لمن روى من هؤلاء في صحيحه توثيقًا نسبيًّا عن شيوخ معينين دون التوثيق العام، خاصة أن هذه الأحاديث - التي أخرجها لبعضهم في صحيحه، وكذلك الإمام

مسلم- لا تؤيد بدعتهم، وهذه كلها احتمالات قوية، تؤيد صنيع الإمام البخاري رحمه الله تعالى.

❖ كلام الإمام البخاري – رحمه الله تعالى- ينبغي فهمه في ضوء الإطار العام لأقوال أهل طبقته من المحدثين وأفعالهم، فكلام العلماء يفسر بعضه بعضًا؛ وحينئذ لا يعتذر عن الإمام البخاري في شيء، لكونه وافق طريقة تصنيف المحدثين ومنهجهم في عصره كما بينت سابقًا، وهذا أولى من تخطئته، والقول بذهوله، أو نسيانه، أو أنه صنف كتاب الضعفاء أكثر من مرة، أو أنه يقصد بالصدوق في هذه المواضع الضعيف الذي لا يحتج به.

❖ ٢- كل من وصفهم الإمام البخاري بلفظ: "يحتمل" وأوردهم في ضعفائه، وهم خمس، مختلف فيهم، وقد ملت إلى القول بتضعيفهم، وأنهم ممن يكتب حديثهم للاعتبار والاستفادة، ولا يحتج بهم، وهذا ما ظهر لي في معنى قول الإمام البخاري: "يحتمل"، والله أعلم.

المقترحات والتوصيات:

وأما عن التوصيات والمقترحات: فأوصي في نهاية هذا البحث أقراني من الباحثين والباحثات بما يلي:

- تعظيم أقوال الأئمة المحدثين السابقين لاسيما النقاد منهم من أهل النظر، كأحمد، وابن معين، والبخاري، وأبي حاتم، وغيرهم، ومحاولة فهم طرقهم النقدية، وعدم العجلة في تقرير الأحكام الحديثية، أو القول بتخطئتهم، فهؤلاء أئمة كبار، بنوا قواعدهم على النظر الدقيق والاحتياط، وليس على الهوى أو المزاجية.
- فهم أقوال كل إمام في ضوء أقواله الأخرى التي تليق به، وفي ضوء أقوال الأئمة من طبقته أيضًا، فكما أن الحديث يفسر بعضه بعضًا، فكذلك أقوال العلماء، وعدم محاكمة الأئمة النقاد الذين قام عليهم علم الحديث بأقوال واصطلاحات المتأخرين من المحدثين،

بل يُستفاد منهم.

- دراسة بحثية تتناول الطرق والمسالك العقلية التي بنى عليها المحدثون النقاد نظريتهم في علم الحديث الدرائي النقدي.
- دراسة موسعة لمسألة المجاز عند المحدثين الكبار.
- التوسع في دراسة كتب المحدثين الكبار، وعمل البحوث المتخصصة التي تتناول مذاهبهم وتوضيحها، والدفاع عنهم، والله أعلم.

★★★★★★★★★★

فهارس البحث

١ - فهرس مصادر ومراجع البحث مرتبًا على حسب حروف المعجم:

- القرآن الكريم.
- الإرشاد في معرفة علماء الحديث، لأبي يَعْلَى الخَلِيل بن عبد الله الخَلِيلي القَزْوِينِي (ت ٤٤٦ هـ)، دار النشر: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى ١٤٠٩ هـ، تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس.
- أطلس الحديث النبوي، للدكتور شوقي أبو خليل (ت ٢٠١٠م)، دار النشر: دار الفكر بدمشق.
- الأعلام، لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فَارِس الزِّرِكْلِي الدِّمَشْقِي (ت ١٣٩٦ هـ)، دار النشر: دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة: الخامسة عشرة، مايو ٢٠٠٢م.
- إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لمغلطاي بن قليج بن عبد الله المصري الحنفي، أبي عبد الله، علاء الدين (المتوفى: ٧٦٢هـ)، المحقق: أبو عبد الرحمن عادل ابن محمد - أبو محمد أسامة بن إبراهيم، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م، عدد الأجزاء: ١٢.
- الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد من الرجال سوى من ذكر في تهذيب الكمال، لشمس الدين أبي المحاسن محمد بن علي بن الحسن بن حمزة الحسيني الدمشقي الشافعي (المتوفى: ٧٦٥هـ)، حققه ووثقه: د عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: منشورات جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي – باكستان.
- الأنساب، لأبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التَّمِيمِي السَّمْعَانِي (ت ٥٦٢هـ)، الناشر: دار الجنان، تحقيق: عبد الله عمر البارودي.

- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، لأبي الفِدَاء إسماعيل بن عمر بن كَثِير (ت ٧٧٤ هـ)، دار النشر: مكتبة دار التراث - مصر، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م. تحقيق: أحمد محمد شاكر.
- البداية والنهاية، لأبي الفِدَاء إسماعيل بن عمر بن كَثِير الدِّمَشْقِي (ت ٧٧٤ هـ)، دار النشر: مكتبة المعارف - بيروت.
- بغية الطلب في تاريخ حلب، لأبي القاسم عمر بن أحمد بن هبة الله بن أبي جَرَادَة (ت ٦٦٦ه)، طبعته: دار الفكر - بيروت، تحقيق: د. سهيل زكار.
- تاريخ ابن معين - رواية الدوري، لأبي زكريا يحيى بن معين (ت ٢٣٣ هـ)، الناشر: مركز البحوث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف.
- تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي)، لأبي زكريا يحيى بن معين بن عون المري البغدادي (المتوفى: ٢٣٣ هـ)، المحقق: د. أحمد محمد نور سيف، الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق.
- تاريخ أبي زرعة الدمشقي، لعبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله بن صفوان النصري المشهور بأبي زرعة الدمشقي (ت ٢٨١ هـ)، الناشر: مجمع اللغة العربية - دمشق، دراسة وتحقيق: شكر الله نعمة الله القوجاني.
- تاريخ أسماء الثقات، لأبي حَفْص عمر بن أحمد بن شَاهِين (ت ٣٨٥ هـ)، دار النشر: الدار السلفية - الكويت، الطبعة: الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، تحقيق: صبحي السامرائي.
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد عثمان بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، دار النشر: دار الكتاب العربي: بيروت / لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري

- تاريخ أصبهان، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن مهران الأصبهاني (ت ٤٣٠ هـ)، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠م، تحقيق: سيد كسروي حسن.
- التاريخ الأوسط، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البُخَارِي (ت ٢٥٦ هـ)، دار النشر: دار الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى: ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥م، المحقق: تيسير بن سعد.
- تاريخ بغداد، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثَابِت الخَطِيب البَغْدَادِي (ت ٤٦٣ هـ)، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت.
- التاريخ الكبير، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البُخَارِي (ت ٢٥٦ هـ)، دار النشر: دار الفكر، تحقيق: السيد هاشم الندوي.
- تاريخ مدينة دمشق، لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عَسَاكِر الدِّمَشْقِي (ت ٥٧١ هـ)، دار النشر: دار الفكر - بيروت، ١٩٩٥م، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري.
- تذكرة الحفاظ، لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان، الطبع: الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م، دراسة وتحقيق: زكريا عميرات.
- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حَجَر العَسْقَلَانِي الشَّافِعِي (ت ٨٥٢ هـ)، دار النشر: دار البشائر - بيروت، الأولى، تحقيق: د. إكرام الله إمداد الحق.
- التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، للحافظ أبي الوليد سليمان ابن خلف الباجي المالكي (ت ٤٧٤ هـ)، الناشر: دار اللواء للنشر والتوزيع - الرياض،

الطبعة: الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م، تحقيق: د. أبو لبابة حسين.

- تقريب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حَجَر العَسْقَلَانِي (ت ٨٥٢ ه)، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة: الثانية ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا.
- التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع، لمحمد بن أحمد بن عبد الرحمن، أبي الحسين المَلَطي العسقلاني (المتوفى: ٣٧٧هـ)، المحقق: محمد زاهد بن الحسن الكوثري، الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث – مصر.
- تهذيب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حَجَر العَسْقَلَانِي (ت ٨٥٢ هـ)، دار النشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لأبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المِزِّي (ت ٧٤٢هـ) دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، تحقيق: د. بشار عواد معروف.
- الثقات، لأبي حاتم محمد بن حِبَّان بن أحمد التَّمِيمِي البُسْتِي (ت ٣٥٤ هـ)، دار النشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة: الأولى ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد.
- جامع الأصول في أحاديث الرسول، لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦هـ)، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط - التتمة تحقيق بشير عيون، الناشر: مكتبة الحلواني - مطبعة الملاح - مكتبة دار البيان، الطبعة: الأولى.
- جامع التحصيل في أحكام المراسيل، لأبي سعيد صلاح الدين خليل بن كَيْكَلَدِي بن عبد الله العَلَائِي الدِّمَشْقِي (ت ٧٦١ هـ)، دار النشر: عالم الكتب - بيروت، الطبعة: الثانية ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي.

- الجرح والتعديل، لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم، محمد بن إدريس الرَّازِي (ت ٣٢٧هـ)، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى ١٢٧١ هـ - ١٩٥٢م.
- خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لصفي الدين أحمد بن عبد الله الخَزْرَجِي الأَنْصَارِي اليَمَنِي (ت ٩٢٣ هـ)، دار النشر: مكتب المطبوعات الإسلامية- دار البشائر - حلب - بيروت، الطبعة: الخامسة ١٤١٦ هـ، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة.
- ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين، لأبي عبد الله محمد ابن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: حماد بن محمد الأنصاري، الناشر: مكتبة النهضة الحديثة – مكة، الطبعة: الثانية، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م.
- ذخيرة الحفاظ (من الكامل لابن عدي)، لأبي الفضل محمد بن طاهر بن علي المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني (المتوفى: ٥٠٧ هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن الفريوائي، الناشر: دار السلف – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ -١٩٩٦م.
- رجال صحيح مسلم، لأحمد بن علي بن منجويه الأصبهاني أبي بكر (ت ٤٢٨ هـ)، الناشر: دار المعرفة - بيروت ١٤٠٧ هـ، تحقيق: عبد الله الليثي.
- الرحلة في طلب الحديث، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣ هـ)، المحقق: نور الدين عتر، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٣٩٥.
- سنن الترمذي، لأبي عيسى محمد بن عيسى التِّرْمِذِي (ت ٢٧٩ هـ)، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون.
- سؤالات ابن أبي شيبة لأبي الحسن علي بن عبد الله بن جعفر المديني ت ٢٣٤ هـ، تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر، مكتبة المعارف - الرياض، ط / الأولى، ١٤٠٤هـ.

- سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، لأبي داود سليمان ابن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، المحقق: محمد علي قاسم العمري، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.
- سير أعلام النبلاء، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد عثمان بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لشهاب الدين أبي الفلاح عبد الحي بن أحمد ابن محمد بن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩ هـ)، ط: دار ابن كثير - دمشق، الطبعة: الأولى ١٤٠٦ هـ، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، ومحمود الأرناؤوط.
- شرح علل الترمذي، لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ)، المحقق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، الناشر: مكتبة المنار - الزرقاء - الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- صحيح البُخَارِي، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البُخَارِي الجُعْفِي (ت ٢٥٦ هـ)، دار النشر: دار ابن كثير - بيروت، الطبعة: الثالثة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا.
- صحيح مُسْلِم، لأبي الحسين مُسْلِم بن الحَجَّاج القُشَيْرِي النَّيْسَابُوْرِي (ت ٢٦١هـ)، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.
- الضعفاء الصغير، للإمام محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري، أبي عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ)، المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي - حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦ هـ.

- كتاب الضعفاء، للإمام محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري، أبي عبد الله (المتوفى: ٢٥٦ هـ)، المحقق: أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين، الناشر: مكتبة ابن عباس، الطبعة: الأولى ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥مـ.
- الضعفاء الكبير، لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى العُقَيْلِي (ت ٣٢٢ هـ)، دار النشر: دار المكتبة العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي.
- الضعفاء وأجوبة أبي زرعة الرازي على سؤالات البرذعي، لعبيد الله بن عبد الكريم ابن يزيد الرازي أبي زرعة (ت ٢٦٤ هـ)، الناشر: الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، المحقق: د. سعد الهاشمي.
- الضعفاء والمتروكون، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجَوْزِي (ت ٥٩٧ هـ)، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٦هـ، تحقيق: عبد الله القاضي.
- الضعفاء والمتروكون، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣ هـ)، الناشر: دار مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت - الطبعة: الأولى ١٤٠٥ هـ، ١٩٨٥م، المحقق: بوران الضناوي، وكمال يوسف الحوت.
- طبقات الحفاظ، لأبي الفضل عبد الرحمن السُّيُوْطِي (ت ٩١١ ه)، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ.
- طبقات الحنابلة، لأبي الحسين محمد بن محمد بن الحسين بن محمد بن الفَرَّاء الحَنْبَلِي المعروف بابن أبي يَعْلَى (ت ٥٢٦ هـ)، دار النشر: دار المعرفة - بيروت، تحقيق: محمد حامد الفقي.
- طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السُّبْكِي (ت

٧٧١ هـ)، دار النشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية ١٤١٣ هـ، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، وعبد الفتاح محمد الحلو.

- الطبقات الكبرى، لأبي عبد الله محمد بن سعد بن مَنِيع البَصْرِي (ت ٢٣٠ هـ)، دار النشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الأولى ١٩٦٨م، المحقق: إحسان عباس.
- طبقات المفسرين العشرين، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: علي محمد عمر، الناشر: مكتبة وهبة – القاهرة.
- طبقات المدلسين (تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفون بالتدليس)، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حَجَر العَسْقَلَانِي (ت ٨٥٢ هـ)، دار النشر: مكتبة المنار- عمان، الطبعة: الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م، تحقيق: د. عاصم بن عبد الله القريوتي.
- العبر في خبر من غبر، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، المحقق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول.
- علل الترمذي الكبير، لمحمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبي عيسى (المتوفى: ٢٧٩ هـ)، رتبه على كتب الجامع: أبو طالب القاضي، المحقق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود خليل الصعيدي، الناشر: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩ هـ.
- العلل ومعرفة الرجال، لأبي عبد الله أحمد بن محمد حنبل الشَّيْبَانِي (ت ٢٤١ هـ)، ط: المكتب الإسلامي، دار الخاني - بيروت، الرياض - ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م، الطبعة: الأولى، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس.
- فتح الباري شرح صحيح البُخَارِي، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حَجَر العَسْقَلَانِي (ت ٨٥٢ هـ)، دار النشر: دار المعرفة - بيروت، تحقيق: محب الدين الخطيب.
- الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، لعبد القاهر بن طاهر بن محمد بن عبد الله البغدادي

التميمي الإسفراييني، أبي منصور (المتوفى: ٤٢٩ هـ)، الناشر: دار الآفاق الجديدة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٧٧.

- فهرسة ابن خير الإشبيلي، لأبي بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة الأموي الإشبيلي (المتوفى: ٥٧٥ هـ)، المحقق: محمد فؤاد منصور، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت/ لبنان، الطبعة: الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، دار النشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علوم القرآن – جدة، الطبعة: الأولى ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م، تحقيق: محمد عوامة.
- الكامل في التاريخ، لعز الدين أبي الحسن علي بن محمد بن عبد الكريم الجزري، المعروف بابن الأثير (٦٣٠ هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الثانية ١٤١٥ هـ، تحقيق: عبد الله القاضي.
- الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد عبد الله بن عَدِي الجُرْجَانِي (ت ٣٦٥ هـ)، دار النشر: دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة: الأولى ١٤١٨ هـ، ١٩٩٧م، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود – علي محمد معوض.
- الكفاية في علم الرواية، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت، الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣ هـ)، المحقق: أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، الناشر: المكتبة العلمية – المدينة المنورة.
- الكنى والأسماء، لأبي الحسين مُسْلِم بن الحَجَّاج القُشَيْرِي (ت ٢٦١ هـ)، دار النشر: الجامعة الإسلامية – المدينة المنورة، الطبعة: الأولى ١٤٠٤ هـ، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري.
- لب اللباب في تحرير الأنساب، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١

هـ)، الناشر: دار صادر - بيروت.

- اللباب في تهذيب الأنساب، لعز الدين بن الأثير أبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد ابن محمد الشَّيْبَانِي الجَزَرِي (ت ٦٣٠ هـ)، دار النشر: دار صادر - بيروت، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- لسان الميزان، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حَجَر العَسْقَلَانِي (ت ٨٥٢ هـ)، ط: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت، الثالثة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، تحقيق: دائرة المعرف النظامية - الهند.
- المتفق والمفترق، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ)، الناشر: دار القادري للطباعة والنشر والتوزيع - دمشق، الطبعة: الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م، دراسة وتحقيق: د. محمد صادق آيدن الحامدي.
- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لأبي حاتم محمد بن حِبَّان البُسْتِي (ت ٣٥٤ هـ)، دار النشر: دار الوعي - حلب، الطبعة: الأولى ١٣٩٦هـ، تحقيق: محمود إبراهيم زايد.
- المختصر في أخبار البشر، لأبي الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد بن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (المتوفى: ٧٣٢هـ)، الناشر: المطبعة الحسينية المصرية، الطبعة: الأولى.
- المختلف فيهم، لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان البغدادي المعروف بابن شاهين (المتوفى: ٣٨٥هـ)، المحقق: عبد الرحيم بن محمد بن أحمد القشقري، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- المستدرك على الصحيحين، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النَّيْسَابُوْرِي (ت ٤٠٥ هـ)، ط: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩٠م، تحقيق:

مصطفى عبد القادر عطا.

- مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، لمحمد بن حبان بن أحمد، التميمي، أبي حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، حققه ووثقه وعلق عليه: مرزوق على ابراهيم، الناشر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع – المنصورة، الطبعة: الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.
- معجم المؤلفين تراجم مصنفي العربية، لعمر رضا كحالة، الناشر: مكتبة المثنى، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، لأبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العِجْلِي الكُوْفِي (ت ٢٦١ هـ)، دار النشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة - السعودية، الطبعة: الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي.
- معرفة الرجال عن يحيى بن معين، وفيه عن علي بن المديني، وأبي بكر بن أبي شيبة، ومحمد بن عبد الله بن نمير، وغيرهم/ رواية أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز، لأبي زكريا يحيى بن معين بن عون المري بالولاء، البغدادي (المتوفى: ٢٣٣هـ)، المحقق: الجزء الأول: محمد كامل القصار، الناشر: مجمع اللغة العربية – دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م، عدد الأجزاء: ٢.
- المعرفة والتاريخ، لأبي يوسف يعقوب بن سفيان الفَسَوِي (ت ٢٧٧ هـ)، دار النشر: دار الكتب العلمية-بيروت - ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م، تحقيق: خليل المنصور.
- مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار، لأبي محمد محمود بن أحمد، بدر الدين العيني (ت ٨٥٥ هـ)، الناشر: بن دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى: ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م، تحقيق: محمد حسن محمد إسماعيل.

- المغني في الضعفاء، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، تحقيق: الدكتور / نور الدين عتر .
- من تكلم فيه وهو موثوق أو صالح الحديث، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، الطبعة: الأولي ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥ م.
- من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال (رواية طهمان)، لأبي زكريا يحيى بن معين بن عون المري بالولاء، البغدادي (المتوفى: ٢٣٣ هـ)، المحقق: د. أحمد محمد نور سيف، الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى ١٩٩٥م، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود .
- منهج الإمام البخاري في كتابه الضعفاء- دراسة نظرية تطبيقية- لسالم صالح العمري- رسالة الماجستير.
- النكت على كتاب ابن الصلاح، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد ابن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد، لأحمد بن محمد بن الحسين بن الحسن، أبي نصر البخاري الكلاباذي (المتوفى: ٣٩٨هـ)، المحقق: عبد الله الليثي، الناشر: دار المعرفة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧.
- الوافي بالوفيات لصلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (ت ٧٦٤ هـ)، دار

النشر: دار إحياء التراث - بيروت، عام النشر: ١٤٢٠ - ٢٠٠٠ م، المحقق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى.

- الوفيات، لأبي العباس أحمد بن حسن بن الخطيب الشهير بابن قنفذ القسنطيني (المتوفى: ٨١٠هـ)، المحقق: عادل نويهض، الناشر: دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة: الرابعة، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لشمس الدين، أبي العَبَّاس أحمد بن محمد بن إبراهيم ابن خِلِّكَان الشَّافِعِي (ت ٦٨١ هـ)، دار النشر: دار صادر - بيروت، تحقيق: إحسان عباس.

٢ - فهرس عام للموضوعات:

القول النضير في بيان من ترجم لهم الإمام البخاري، وعقّب عليهم بلفظ "صدوق"، أو "يحتمل" في ضعفائه الصغير "جمع ودراسة" ٢٧٩

ملخص البحث باللغة العربية: ٢٨١

ملخص البحث باللغة الإنجليزية: ٢٨٢

المقدمة ٢٨٤

✍ أسباب اختيار موضوع البحث: ٢٨٦

✍ إشكالية البحث: ٢٨٧

الدراسات السابقة حول الموضوع: ٢٨٧

✍ المنهج الذي يقوم عليه البحث: ٢٨٨

✍ الصعوبات التي واجهت الباحث: ٢٨٨

✍ خطة البحث: ٢٨٩

عملي في البحث: ٢٩٠

المبحث الأول: التعريف بالإمام البخاري (ت ٢٥٦ هـ)، وكتابه (الضعفاء الصغير) ٢٩٢

المطلب الأول: التعريف بالإمام البخاري (ت ٢٥٦ هـ): ٢٩٢

المطلب الثاني: التعريف بكتابه (الضعفاء الصغير) ٢٩٦

المبحث الثاني: الرواة الذين ترجم لهم الإمام البخاري في ضعفائه، وعقّب عليهم بلفظ "صدوق" ٣٠٠

المطلب الأول: أَيُّوب بن عَائِذ الطَّائِي ٣٠٠

المطلب الثاني: ذَر بن عبد الله الهَمَدَانِي ٣٠٥

المطلب الثالث: الصلت بن بهرام ٣٠٧

المطلب الرابع: طَلْق بْن حَبِيب ٣٠٩

المبحث الثالث: الرواة الذين ذكرهم البخاري بلفظ "يحتمل" ٣١٣
المطلب الأول: سعيد بن بشير مولى بني نصر ٣١٣
المطلب الثاني: عبد الله بن أبي لبيد ٣١٩
المطلب الثالث: عبد الملك بن أعين ٣٢٣
المطلب الرابع: عبد الوهَّاب بن عَطَاء ٣٢٧
المطلب الخامس: منكدر بن محمد بن المنكدر ٣٣٠
المبحث الرابع: تحليل نتائج البحث، والاعتذار عن الإمام البخاري رحمه الله تعالى ! ٣٣٣
✍ تحليل نتائج المبحث الأول: ٣٣٣
✍ تحليل نتائج المبحث الثاني، والاعتذار عن الإمام البخاري رحمه الله: ٣٣٣
☜ تحليل نتائج المبحث الثالث: ٣٣٩
الخاتمة ٣٤١
المقترحات والتوصيات: ٣٤٢
فهارس البحث ٣٤٤
١ - فهرس مصادر ومراجع البحث مرتبًا على حسب حروف المعجم: ٣٤٤
٢ - فهرس عام للموضوعات: ٣٥٧